الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العالي

المركز الجامعي علي كافي تندوف

معهد الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

الابادة الجماعية في ميزان القانون الدولي

غزة ما بعد الطوفان– نموذجا -

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص قانون عام

إعداد الطالبتين :

✓ بوبة حبيبة

✓ العارف فضيلة

تحت إشراف الأستاذ :

بن يحي اسماعيل

لجنة المناقشة

عطاب يونس	رتبة ب	المركز الجامعي علي كافي تندوف	رئيسا
بن يحي اسماعيل	رتبة ب	المركز الجامعي علي كافي تندوف	مشرفا ومقررا
معزوزربيع	رتبة أ	المركز الجامعي علي كافي تندوف	مناقشا

السنة الجامعية:2025/2024

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله الحي القيوم أولا وأخيرا وامتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم:

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

نتوجه بجزيل الشكر وجميل العرفان للأستاذ " بن يحيى اسماعيل " الذي تكرم بقبول الإشراف على هذه المذكرة وعلى جميع التوجيهات والملاحظات والنصائح.

كما لا يفوتنا ان نتقدم بوافر التقدير والاحترام لأعضاء اللجنة المحترمين على عناء قراءة المذكرة وقبولها وتصويبها.

وكذلك نتقدم بخالص الشكر الى كل من درسنا من أساتذة كلية الحقوق بالمركز الجامعي علي كافي -تندوف-

وفي الاخير نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة من قريب او من بعيد ونسأل الله عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم انه قريب مجيب

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تشرق شموس العلم والمعرفة وبتوفيقه تثمر الجهود وتتكلل المساعي بالنجاح الحمد لله عدد ما خط القلم، وعدد ما جاد الفكر، وعدد ما ترددت أصداء العلم في أروقة الزمن.

إن هذا العمل بكل ما حواه من جهد، وبكل ما تطلبه من صبر، لم يكن ليرى النور لولا فضل الله وتوفيقه، ثم عطاء نفوس كريمة بذلت وأعطت، وآمنت بأن للعلم رسالة، وللمعرفة قيمة لا تضاهيها كنوز الأرض

وإن أول ما يفرضه الوفاء، أن أزجي وافر الشكر والامتنان إلى من كان لهم الفضل الأول بعد الله في وصولي إلى هذا المقام، والدي الكريمين، اللذين كانا لي السند الذي لا يميل والركن الذي لا ينهدم. إليكما، يا من غرستما في نفسي حب العلم والاجتهاد ويا من سقيتماني من معين العطاء بلا حساب، أقدم ثمرة هذا الجهد، فمهما قلت . ومهما سطرت، ستظل حروفي عاجزة عن رد بعض فضلكما

كما أتوجه بعميق التقدير إلى إخوتي الأعزاء، الذين كانوا لي عزوة وقوة، وكان دعمهم معينا لا ينضب، فكنتم المرفأ الأمن في متاهات التعب، وكنتم اليد التي تمتد لترفعني حين تضعف العزائم إن هذا الإنجاز، وإن كان يحمل اسمي، فهو يحمل في طياته أثر محبتكم، وسندكم الذي لم يغيب عني لحظة واحدة

ولا يفوتني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والاحترام إلى أساتذتي الأجلاء، أولئك الذين حملوا على عاتقهم مسؤولية العلم، وزرعوا فينا شغف البحث والمعرفة، فكانوا لنا قناديل تضيء لنا الطريق، ونوافذ تطل بنا على آفاق الفكر الرحيب. جزاكم الله عني خير الجزاء، وأجزل لكم العطاء، فما كان لهذا الجهد أن يكتمل لولا توجيهكم وارشادكم

بوبة حبيبة

الإهداء

مهما كتبت من عبارات، لن أجد أصدق من قول الله تعالى:

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾،

فالحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه... ها قد انطوت صفحة من صفحات الحياة، كان فيها الجد والاجتهاد.

إلى نفسي يا من قالت: "أنا لها"، فقلت: "سأنالها"، ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي، أقطف ثمار تعبي، وأرفع قبعتي بكل فخر واعتزاز.

إلى أمي يا من جعلك الله سببًا في وجودي، وسندًا في حياتي، دعاؤك كان حصني، ورضاك طريقي، وحبك نوري ، اليك يا من أرشدتني ورافقتني في كل مشاوير حياتي، ولا تزالين تفعلين حتى الآن...اللهم احفظها وارزقها العفو والعافية،

أمي الحبيبة، أسأل الله أن يجازيك عني خير الجزاء، وأن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتك، كما جعلتيني في حياتك كل همك.

الى قرة عيني في الدنيا اسراء وفاطمة واسال الله لهما التوفيق والنجاح في مسيراتهم في نيل العلم والمعرفة حتى يصلا الى أعلى الدرجات والمتراتب انك ولي ذلك والقادر عليه

وإلى كل من تلقيت منهم النصح والدعم.

العارف فضيلة

المختصرات

ص .....الصفحة.

ص ص ..... من صفحة إلى الصفحة.

ط .....الطبعة.

ج .....الجزء.

د.س. ن.....دون سنة النشر

م ج إ ج .....منع جريمة الإبادة الجماعية

المقدمة

مقدمة

تعد جريمة الإبادة الجماعية إحدى الجرائم الموجهة ضد الجنس البشري، بل يمكن وصفها بأنها أشد الجرائم الدولية جسامة وبأنها جريمة الجرائم، وذلك لما تشكله من تهديد للإنسان في حياته وصحته وكرامته، وتظهر خطورتها في كونها تهدد بإبادة جماعة أو جماعات كاملة لأسباب دينية أو عرقية أو عنصرية أو قبلية ... الخ، وتأخذ الإبادة إما صورة مادية كما في الاعتداء على الحياة أو الصحة، أو صورة بيولوجية كما في إعاقة النسل وحرمان جماعة من النسل للتكاثر عن طريق منع القدرة على الإنجاب جراحياً أو باستخدام وسائل لإنهاء الحمل، أو تنصب الإبادة في صورة ثقافية كما في حرمان مجتمع ما من لغته أو ثقافته.

وتشكل الإبادة الجماعية نوعا من السادية يبرز أخطر ما في النفس البشرية من وحشية ضارية وشذوذ عند فاعلها، كما أنها تعد أحد صور الجرائم الدولية التي تستوجب معاقبة مرتكبيها والتعاون الدولي لمحاربتها والقضاء عليها.

وقد تبلور مفهوم الإبادة الجماعية في القانون الدولي من خلال عدة اتفاقيات لمنع جريمة الإبادة الجماعية، التي وضعت إطاراً قانونياً لتجريم الأفعال التي تستهدف تدمير جماعة معينة كلياً أو جزئياً. في هذا السياق، تبرز الأوضاع في قطاع غزة كنموذج معاصر يثير تساؤلات قانونية وأخلاقية حول احتمال تصنيف الأفعال المرتكبة ضد السكان المدنيين كإبادة جماعية، خاصة في ظل التقارير الدولية التي وثقت مقابر جماعية، إعدامات ميدانية، تدمير البنية التحتية الصحية، وتدهور الظروف البيئية نتيجة الحصار المستمر.

إن دراسة هذا الموضوع من منظور القانون الدولي تهدف إلى فحص مدى مطابقة هذه الأفعال لتعريف الإبادة الجماعية، مع التركيز على غزة كحالة دراسية تجمع بين التعقيدات السياسية والقانونية والإنسانية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا الدراسة في إلقاء الضوء على واحدة من أكثر القضايا إلحاحاً في العصر الحديث، حيث تمثل الأوضاع في غزة تحدياً لمصداقية القانون الدولي وقدرته على حماية المدنيين في مناطق النزاع. يساهم البحث في تعزيز الوعي القانوني والأخلاقي بمفهوم الإبادة الجماعية، ويوفر أرضية للمطالبة بالمساءلة والعدالة للضحايا.

أسباب اختيار الموضوع

وفي ظل ما تشهده غزة من أحداث جسيمة وانتهاكات خطيرة برزت الحاجة إلى التوقف عند هذه الحالة بالدراسة والتحليل من منظور القانون الدولي، وقد جاء اختيار هذا الموضوع استجابة لجملة من الدوافع الموضوعية والذاتية والمتمثلة كالآتي:

اولا : الدوافع الموضوعية:

الخطورة الإنسانية: تُظهر التقارير الدولية حجم المعاناة في غزة، بما في ذلك مقتل الآلاف من المدنيين، تدمير البنية التحتية، وتفشي الأمراض، مما يستدعي فحصاً قانونياً لطبيعة هذه الأفعال.

الأهمية الدولية: غزة نموذج يعكس تحديات تطبيق القانون الدولي في نزاعات معقدة، مما يجعلها حالة دراسية ذات تأثير عالمي.

ثانيا : الدوافع الذاتية:

ان من الدوافع الذاتية الانتماء الاسلامي وتاثرا بما يحدث في غزة و الاهتمام الشخصي بقضايا حقوق الإنسان والعدالة الدولية و الرغبة في المساهمة في النقاش الأكاديمي والقانوني حول حماية المدنيين في النزاعات المسلحة كما ان هناك الحافز الإنساني لتسليط الضوء على معاناة سكان غزة ودعم المطالبة بحقوقهم.

صعوبات الدراسة

لقد واجهتنا عدة صعوبات عند انجاز هذه الدراسة لكن من اهمها هي صعوبة ايجاد المراجع المتخصصة في دراسة غزة بعد طوفان الاقصى وكذلك مستجدات القضية الفلسطينية خاصة و ان الأحداث مازالت جارية و هي تتغير كل يوم .

الدراسات السابقة

من اجل فهم اكثر للدراسة قمنا بالاعتماد على دراسات سابقة حول الموضوع منها :

• رائد مروان محمود عاشور، مبدأ العالمية في جريمة الإبادة الجماعية، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص القانون الدولي الجنائي، ميدان الحقوق والعلوم السياسية ، شعبة الحقوق ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، السنة الجامعية: 2023 .

• غادة حلمى أحمد ، الجرائم الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان في ضوء القانون الدولي الإنساني "غزة نموذجا" ، المجلة الجنائية القومية – المجلد السابع والستون – العدد الأول 2024.

إشكالية الدراسة

الاشكالية الرئيسية:

– ماهو مفهوم الابادة الجماعية ومامدى توافر اركانها في الحرب ضد غزة بعد طوفان الاقصى؟

الأسئلة الفرعية:

- ماهي صور تباين مواقف المتجمع الدولي إزاء الابادة الجماعية التي تتعرض لها غزة؟
- كيف فضح طوفان الاقصى عجز ونفاق المجتمع الدولي امام اجرام الآلة الصهيونية؟

المنهج المتبع

يعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي القانوني التاريخي، الذي يركز على وصف توثيق الأدلة الميدانية من تقارير المنظمات الحقوقية (مثل الأمم المتحدة، هيومن رايتس (Human Rights) وتحليل النصوص القانونية (مثل اتفاقية الإبادة الجماعية 1948[1]، ميثاق روما 1998[2]) وتطبيقها على الحالة في غزة .

و من اجل التفصيل في البحث سنتطرق الى الإطار المفاهيمي للإبادة الجماعية في القانون الدولي في الفصل الاول اما الفصل الثاني فسنعرض فيه الابادة الجماعية في القانون الدولي بين التأييد والتواطئ الدولي.

[1] اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 260 (د-3) بتاريخ 9 ديسمبر 1948، ودخلت حيز التنفيذ في 12 يناير 1951.

[2] ميثاق روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، اعتمد في 17 يوليو 1998 خلال مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي بروما، ودخل حيز التنفيذ في 1 يوليو 2002.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للإبادة الجماعية في القانون الدولي

- المبحث الاول : مفهوم الابادة الجماعية
- المبحث الثاني: مدى توافر أركان الابادة الجماعية في غزة

تعتبر الإبادة الجماعية من أخطر الجرائم التي تهدد البشرية، لما تنطوي عليه من مجافاة صارخة للضمير الإنساني، ومسٍّ مباشر بأسمى حقوق الإنسان، ألا وهو الحق في الحياة. إذ تُستهدف جماعات بشرية وتُباد بالكامل لا لشيء سوى لانتمائها العِرقي أو الديني. ورغم فظاعة هذه الجرائم وتكرارها في محطات مختلفة من تاريخ البشرية، فإن المجتمع الدولي لم يكن، إلى وقت قريب، قد توصّل إلى تعريف قانوني دقيق لها، ولم تكن تُصنف إلا ضمن فئة الجرائم ضد الإنسانية.

لكن مع تطور قواعد القانون الدولي الجنائي، أصبحت الإبادة الجماعية جريمة دولية مستقلة، وذلك بفضل الجهود التي توّجت باتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لسنة 1948، ثم من خلال الأنظمة الأساسية للمحاكم الجنائية المؤقتة، وصولًا إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وفي ضوء تصاعد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في قطاع غزة، لا سيما بعد انطلاق عملية "طوفان الأقصى"، بات من الضروري الوقوف على تلك الأفعال الوحشية التي تجاوزت في فظاعتها حدود الجرائم التقليدية، والسعي إلى تصنيفها ضمن إطارها القانوني الدولي. فالأحداث الجارية تدفعنا إلى التساؤل حول مدى انطباق أركان جريمة الإبادة الجماعية على ما يحدث في الأراضي الفلسطينية.

وانطلاقًا من ذلك، قُسِّم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين:

- تناولنا في **المبحث الأول** :مفهوم الإبادة الجماعية وتطورها القانوني.
- أما في **المبحث الثاني** :فقمنا بتسليط الضوء على الوقائع الميدانية في غزة بعد عملية "طوفان الأقصى"، ومدى تحقق أركان جريمة الإبادة الجماعية في هذه الأحداث.

المبحث الاول : مفهوم الابادة الجماعية

لقد صنفت جرائم الإبادة الجماعية من أشد الجرائم الدولية خطورة، وهي تشكل أقصى وأفظع الجرائم في حق البشرية لما تخلفه من انتهاكات وأضرار تمس حياة شخص أو مجموعة من الأشخاص أو حقوقهم أو حرياتهم لكن بعد انتظار وعناء طويل أنشأت اتفاقيات دولية تحرم وتمنع وتعاقب الذين يرتكبون جريمة الإبادة الجماعية، ومنه سنتناول في المطلب الاول تعريف الإبادة الجماعية اما المطلب الثاني فسنتطرق الى اركان جريمة الإبادة الجماعية

المطلب الاول: تعريف الإبادة الجماعية

كما قلنا سابقا ان جريمة إبادة الجنس البشري حديثة العهد في القانون الدولي الجنائي، فلم تظهر إلا بعد الحرب العالمية الثانية، ويرجع الفضل في تسميتها إلى الفقيه البولوني ليمكين" الذي عمل مستشاراً للولايات المتحدة الأمريكية في شؤون الحرب في نهاية الحرب العالمية الثانية ولقد وفر القانون إلى الحماية للإنسان، واعتبر أن الاعتداء عليه يشكل جريمة ضد الإنسانية وجريمة دولية سواء وقعت في وقت الحرب أو في وقت السلم. وأول ظهور لهذا النوع من الجرائم كان بعد الحرب العالمية الثانية [1] .

اذا نظرنا الى الإبادة في اللغة فيعني إسم من الفعل باد، وباد في اللغة هلك، وأباده الله أهلكه.[2] وهي تعني الإهلاك والتدمير واصطلاحا فهي من الكلمة اللاتينية Caedere ومعناها «يقتل»، ونتاجاً لذلك يعني المصطلح قتل أو تدمير الجماعة [3].

---

[1] عبد الفتاح بيومي حجازي المحكمة الجنائية الدولية، دار الفكر الجمعي، الإسكندرية 2005، ص 100.

[2] ابن المنظور، لسان العرب، ط 3 ، ج 4، دار الاحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1999، ص394.

[3] علاء بن محمد صالح الهمص ، تطور المسؤولية الجنائية الدولية حول جريمة الإبادة الجماعية ، الناشر:مكتبة القانون والاقتصاد ، الرياض ، الطبعة الاولى ، 2012 ، ص 18 .

الفرع الاول : التعريف الفقهي للابادة الجماعية

لقد صاغ المحامي البولندي رافائيل ليمكين مصطلح "الإبادة الجماعية" في كتابه "حكم دول المحور لأوروبا المحتلة" عام 1944. وعرّفها بأنها: "تدمير أمة أو مجموعة عرقية"، مشيرًا إلى أن الكلمة مشتقة من "genos" اليونانية، بمعنى العرق أو القبيلة [1] .

كما عرفها الفقيه غرافن بأنها: " إنكار حق الجماعات البشرية في الوجود وهي تقابل القتل الذي هو حق إنكار الفرد في البقاء" [2].

الفرع الثاني : التعريف القانوني للابادة الجماعية

نستطيع ان نعرف الجريمة في المفهوم القانوني بأنها: "أي فعل أو امتناع يُجرّمه القانون، أي أنه سلوك يُحظره النص القانوني ويُعتبر خروجًا على النظام العام، مما يجعله يستوجب العقاب."

أما الجريمة الدولية فنستطيع تعريفها على انها: انتهاك خطير للقانون الدولي يرتكبه فرد بقصد وإرادة، غالبًا بدعم أو تواطؤ من دولة، مما يُلحق ضررًا بالأفراد أو المجتمع الدولي. وتُعد هذه الجريمة تهديدًا مباشرًا لوجود جماعات بشرية أو للسلم العالمي، مما يستدعي ليس فقط تعويض الضرر، بل أيضًا معاقبة المسؤولين فرديًا أو جماعيًا [3].

و يعود أول تحديد قانوني لمفهوم الإبادة الجماعية إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 11 ديسمبر 1946، والذي يقول فيه بكل صراحة : "اضطهاد الجماعات البشرية بهدف إبادتها كلياً أو جزئياً... يشكل جريمة بمقتضى القانون الدولي".

---

[1] أحمد محمد عبد الرؤوف المنيفي ، جريمة الإبادة الجماعية للفلسطينيين في غزة وفقا لنظام المحكمة الجنائية الدولية ، طبعة 2023 ، ص 14 .

[2] جواد عدنان دحيلية، جريمة الابادة الجماعية في القانون الدولي، دراسة تحليلية، مذكرة ماجيستير في القانون الجنائي، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2021، ص 11

[3] معمر رتيب عبد الحافظ، حامد سيد محمد حامد ، تطور مفهوم جرائم الإبادة الجماعية في نطاق المحكمة الجنائية الدولية ، الناشر : المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 2016 ، ص 16 .

وقد أكد هذا القرار أن كل "إنكار حق الوجود لجماعة بشرية بأكملها يعد جريمة دولية تستوجب عقاب كل المساهمين فيها، سواء كانوا فاعلين أساسيين أو شركاء، حكاماً أو موظفين أو أفراداً، بغض النظر عن دوافعهم". كما أشار القرار إلى أن هذه الجريمة "تناقض أهداف ومبادئ الأمم المتحدة وتصدم ضمير الإنسانية المتحضرة".

وفي الاخير نجد انها قد اعتمدت في الجمعية العامة في 9 ديسمبر 1948 اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها بالإجماع، مما نستطيع ان نقول انها مثلت نقلة نوعية في الترسانة القانونية الدولية.[1]

الفرع الثالث : تعريف الابادة الجماعية في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية

لقد جاء تعريف الإبادة الجماعية في المادة 06 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أنها "تعني الإبادة الجماعية أي فعل من الأفعال التالية يرتكب بقصد إهلاك جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية بصفتها هذه، إهلاكا كليا أو جزئيا:[2]

1. قتل أفراد الجماعة.
2. إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة.
3. إخضاع الجماعة عمدا لأحوال معيشة يقصد بها إهلاكها الفعلي كليا أو جزئيا
4. فرض تدابير تستهدف منع الإنجاب داخل الجماعة.
5. نقل أطفال الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى.[3]

و ما يميز هذا التعريف مايلي :

---

[1] علي عتيق ، جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة، وآليات التصدي لها في ظل عجز المحكمة الجنائية الدولية ، مجلة الفكر القانوني والسياسى ، المجلد الثامن العدد الثاني ،جامعة الشريف مساعدية – سوق أهراس – (2024) ، ص 375 .

[2] هذه المادة هي نفسها المنصوص عليها في المادة 02 من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها المصادق عليها .1948 /9/12 .

[3] العايب جمال ، التكييف القانوني لجريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة بعد عملية طوفان الأقصى 7/10/2023 ، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية . المجلد 09، العدد 01 ، جامعة 20 أوت 1955 سكبكدة، الجزائر ، 2024 ، ص 1194

ان هذا تعريف جريمة الإبادة الجماعية تميز بدقته في تحديد الأفعال الجرمية، حيث يوضح المبادئ الأساسية لفهم الجريمة منها النية الإجرامية وهوية المجموعة المستهدفة، كما شمل أساليب التدمير المباشر وغير المباشر.

ولم يقتصر هذا التدمير على القتل فحسب، بل يتسع ليشمل إخضاع الجماعة لظروف معيشية قاسية قد تهدد بقاءها، أو منع تكاثرها عبر سياسات كالتعقيم القسري، أو نقل أطفالها قسراً، أو أي إجراءات تؤدي لانقراضها .

كما أن العنف هنا لا يُرتكب ضد الأفراد بصفاتهم الشخصية، وإنما باعتبارهم أعضاء في جماعة محددة (قومية/عرقية/إثنية/دينية)، حيث تستهدف هويتهم الجماعية لا ذاتهم الفردية، وهو ما يعبر عنه بالمصطلح القانوني "بصفتها هذه" الذي يؤكد الطابع الجماعي لهذه الجريمة.[1]

وفيما يتعلق بخصائص هذه الجريمة (إبادة الجنس البشري) فهو من خلال كونها جريمة تحظى بالطبيعة الدولية وتتمتع أيضا بصفة غير سياسية أي لا يتمسك مرتكبها بالحصانة أو الصفة السياسية ولا تتمسك دولتهم بعدم التسليم عند المحاكمة فالمسؤولية الجنائية عند ارتكابها على الجميع، كما أنها تخضع لقضاء مزدوج عند المتابعة والعقاب عليها .[2]

المطلب الثاني : اركان جريمة الإبادة الجماعية

من المعروف فقها وقانونا وطبقا للقواعد القانونية العامة المقررة، أن لكل جريمة نص، لذا يجب أن تتوفر فيها أركان أساسية لقيامها وتحققها ونسبتها لمرتكبها، واذا ما غاب أو اختل أحد هذه الأركان فلا تقوم الجريمة ولا يمكن تحريك ولا مباشرة الدعوى العمومية تجاه المشتبه فيه؛ و هذه الأركان هي ثلاثة : ركن شرعي، مادي ومعنوي، وهذا كقاعدة عامة في القانون العقابي، إلا أن الجريمة الدولية تتميز عن الجريمة الداخلية بركن رابع وهو الركن

[1] أحمد محمد عبد الرؤوف المنيفي ، مرجع سابق ، 16

[2] صدارة محمد ، التمييز بين جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد 45، العدد 1، ، جامعة يوسف بن خدة – الجزائر، سنة 2008 .ص 251 .

الدولي، والذي يجب أن يتوفر في الجريمة الدولية وإن انعدم هذا الركن تنتفي الطبيعة الدولية عن الجريمة وتصبح جريمة عادية أو داخلية.

لذا سندرس هذه الجريمة حسب اركانها، أي الركن الشرعي (الفرع الاول) والركن المادي (الفرع الثاني) الركن المعنوي (الفرع الثالث) والركن الدولي (الفرع الرابع)

الفرع الأول: الركن الشرعي للابادة الجماعية

ان ما يُعد مبدأ "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني" نجد انها تعد حجرة الزاوية في التشريع الجنائي، الذي تنحصر سلطة التجريم والعقاب في المشرع وحده الذي يحدد بدقة الأفعال المحظورة والعقوبات المقررة لها، وهذا ما قد يضمن أن يظل الأصل في السلوك هو طبعا الإباحة وذلك ما لم يرد نص تجريمي صريح، كما يوجب على الأفراد الالتزام بأوامر القانون ونواهيه وذلك بعد علمهم المسبق بها، لذا هذا ما قد يحفظ للعقوبة دورها الردعي بشرط تحديد الجرائم والعقوبات تحديداً واضحاً ومسبقاً في النصوص التشريعية.[1]

ويعد مبدأ أو الركن الشرعي ضمانا للأفراد بعدم تجريم الأفعال التي لم ترد صراحة بالقاعدة التجريمية، كما أنه يعد ضمانا للمجرم بعدم توقيع العقوبة عليه غير تلك المنصوص عليها، وهذا ما أكده المؤتمر الدولي لرجال القانون الذي عقد في الهند عام 1959،[2] حيث عرف الركن الشرعي أنه يعتبر من القواعد الموضوعية الأساسية لحماية الإنسان وتمكينه من التمتع بكرامته الإنسانية، هذا بالإضافة إلى أن الركن الشرعي للجريمة في القانون الوطني يختلف عن الركن الشرعي في القانون الدولي الذي أكثر قواعده عرفية فالفعل لا يمكن اعتباره جريمة إلا إذا ثبت أنه خضع لقاعدة من قواعد القانون الدولي تجرم هذا الفعل أي أنه

[1] بلهاشمي حنان ، جرائم الإبادة الجماعية في القضاء الدولي الجنائي، مذكرة نهاية الدارسة لنيل شهادة الماستر ، ميدان الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، السنة الجامعية 2020/2021 ، ص 32

[2] المؤتمر الدولي لرجال القانون، دلهي، الهند، 1959

لكي يتحقق الركن الشرعي في القانون الدولي الجنائي فإنه لا يكفي مخالفة الفعل القاعدة دولية.[1]

نجد هنا انه قد تكتسب قواعد التجريم أهمية خاصة في حماية الحقوق وصون الحريات، و نجد ذلك في المادة (222) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[2] التي تؤكد مبدأ الشرعية القانونية الدولية، و قد حددت المادة (6) من النظام نفسها جرائم الإبادة الجماعية تحديداً واضحاً، لذا هذا ما يجعلها تدخل ضمن نطاق هذا المبدأ الأساسي الذي يضمن ألا يُعاقب أحد إلا على أفعال محددة سلفاً و لا يكون ذلك الا بنص قانوني صريح.[3]

الفرع الثاني : الركن المادي للابادة الجماعية

ان الركن المادي للجريمة هو من حيث مادياتها، أي كل ما يدخل في كيانها وتكون له طبيعة مادية ملموسة، و لقد كان للركن المادي أهمية واضحة فلا يعرف القانون جرائم بغير ركن مادي، اذ نجد انه لا تقوم الجريمة في القانون إلا بفعل مادي ملموس، لأن الأفكار المجردة والنوايا لا تكفي لاضطراب المجتمع ولا تنتهك الحقوق المحمية، كما أن الركن المادي سهل الإثبات كما يمكن ان يحمي الأفراد من تعسف السلطات في المحاسبة على مجرد الشك السطحي، وهذا يؤدي الى حفظ الأمن والحرية.

فالشرعنة الجنائية هي كل ما تقتصر على السلوك الفعلي لا النوايا، لأن التجريم دون فعل مادي قد يهدد الحريات ويجعل العقاب تعسفياً ، لذلك نجد انه قد اشترط القانون تحقق

---

[1] محمد منصور الضاوي، أحكام القانون الدولي في مجال مكافحة الج ارتم الدولية للمخدارت وابادة الجنس البشري واختطاف الطائرات وجرائم أخرى، دار المطبوعات الجامعية الاسكندرية 1984 ، ص 209

[2] المحكمة الجنائية الدولية. نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. 17 يوليو 1998

[3] بلهاشمي حنان ، مرجع سابق ، ص 33

الفعل المحسوس لضمان عدالة التجريم وموضوعية الإثبات، وحتى لا تتحول القوانين إلى أدوات قمع.[1]

والمقومات المادية المحضة للجريمة تتقسم إلى فئتين اثنتين: مقومات ترجع إلى الجاني وتنسب إليه وهي السلوك، النتيجة الإجرامية ورابطة السببية المادية التي تربط بين السلوك والنتيجة. ومقومات أخيرة لا ترجع إلى الجاني نفسه ولا دخل له في وجودها وتنقسم إلى فصيلتين اثنتين: وهي المحل المادي للجريمة، والملابسات الطبيعية والمادية المحيطة بالسلوك الإجرامى.[2]

وبالتالي نجد انه قد يُشترط لقيام الركن المادي في الجريمة صدور سلوك إجرامي عن الجاني، حيث يكفي مجرد السلوك نفسه في بعض الجرائم (جرائم السلوك المجرد)، بينما يتطلب في جرائم أخرى تحقق نتيجة إجرامية محددة (جرائم النتيجة).

ومنه تعد الجريمة تامة بمجرد اكتمال أركانها، لذا نجد انه يستوجب تطبيق العقوبة المقررة قانوناً بنوعها ومقدارها المحددين سلفاً، وذلك ضماناً لمبدأ الشرعية الجنائية وحمايةً للحريات الفردية من أي تعسف..[3]

الركن المادي هو سلوك ملموس يقضي إلى نتيجة يجرمها القانون، وبشكل عام الركن المادي يقوم على ثلاث عناصر:

أولا : أن يكون هناك فعل إيجابي أو سلبي .

ثانيا : أن يكون لهذا الفعل أو الامتناع عن الفعل نتيجة .

ثالثا : توفر علاقة سببية تربط بينهما، فإذا تلاشت هذه الاربطة بأن كانت النتيجة غير مترابطة بالسلوك فلا جريمة .

---

[1] رائد مروان محمود عاشور ، مبدأ العالمية في جريمة الإبادة الجماعية ، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث ، تخصص القانون الدولي الجنائي ، ميدان الحقوق والعلوم السياسية ، شعبة الحقوق ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، السنة الجامعية: 2022/2023 ، ص 77 .

[2] عبد الفتاح الصيفي وجلال ثروت، القسم العام في قانون العقوبات، منشأة المعارف، مصر، 2005، ص 176.

[3] رائد مروان محمود عاشور ، مرجع سابق ، ص 77 .

لذا قد نجد ان الجرائم تنقسم من حيث الركن المادي إلى نوعين رئيسيين وهما كالتالي: الجرائم الإيجابية التي تتمثل في القيام بفعل محظور قانوناً مثل جريمة القتل، والجرائم السلبية التي تقوم على الامتناع عن فعل كان واجباً قانوناً مع عقوبة محددة على هذا الترك، لذا يعاقب القانون في الحالتين سواءً بالفعل أو بالترك.[1] ، وهي:

1. **قتل أفراد الجماعة** أي قتل عدد معين من الجماعة وليس فرداً واحداً منها. ويستوي أن تكون الإبادة جماعية أو جزئية. ويستوي كذلك وقوع الفعل بصفة إيجابية أو سلبية.

ويظهر الركن المادي في سياسة التطهير العرقي التي اتبعها الصرب في جمهورية البوسنة والهرسك، وكذلك في قضية أحد ضباط قوات المشاة الأميركيين لقيامه بهدم إحدى القرى الفيتنامية إبان الحرب الأميركية الفيتنامية وقتل سكانها، ومن بينهم مئتا امرأة وطفل [2].

2. إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة

نجد هنا ان هذه الممارسات الوحشية من تعذيب واغتصاب وعنف جسدي وسائر ضروب المعاملة اللاإنسانية أو المهينة لها تجليات ملموسة للركن المادي في جريمة الإبادة الجماعية، حيث تُمارس عمداً ضد أفراد جماعات قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية بهدف إبادتهم كلياً أو جزئياً، و قد تتميز بكونها جزءاً من نمط منهجي واضح يستهدف المجموعة، مما تؤدي هذه الأفعال المادية إلى تدمير فعلي و كلي أو محتمل للكيان الجماعي المستهدف.[3]

---

[1] عبد الفتاح بيومي حجازي، المحكمة الجنائية الدولية، دارسة متخصصة في القانون الجنائي الدولي، دار الفكر الجامعي 2005 ، ص 334 .

[2] عيسى محمود عبيد ، محكمة العدل الدولية ودورها في تطوير قواعد القانون الدولي الجنائي ، دار المجد للنشر والتوزيع ، مصر ، ط1 ، 2019 ، ص 72

[3] عبد الله البقي ارت، العدالة الجنائية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007، ص 62

3. إخضاع الجماعة لظروف معيشية قاسية

يقصد منها إهلاكها أو تدميرها الفعلي، كلياً أو جزئياً". ومثال هذا الإقامة في مكان خال من كل سبل الحياة حيث لا زرع ولا ماء، أو في منطقة جرداء، أو في ظل ظروف مناخية قاسية تجلب الأمراض دون تقديم سبل العلاج.

4. فرض تدابير ترمي إلى منع أو إعاقة النسل داخل الجماعة

ويتمثل هذا النوع في إخضاع أعضاء الجماعة لعمليات إعاقة النسل، مثل: إخصاء الرجال، وتعقيم النساء بعقاقير تفقدهن القدرة على الحمل والإنجاب، وإكراههن على الإجهاض عند تحققه.

5. **نقل قسري لأطفال الجماعة إلى جماعة أخرى**

ان ما يُمثّله من نقل للأطفال قسراً من جماعتهم الأصلية شكلاً من أشكال الإبادة الثقافية (وهي القضية التي ادين من اجلها الرئيس الروسي بوتين حيث تم نقل الاطفال من اوكرانيا الى روسيا)، ومنه نجد انه يُعدّ هؤلاء الصغار حَمَلة التراث ومستودع الذاكرة الجماعية ومستقبل المجموعة الثقافي والاجتماعي، وبانتزاعهم تُقطع حلقات التوارث الثقافي والهوية المشتركة، وهذا ما قد يؤدي إلى تقويض أسس الاستمرارية الجماعية كما يتم تعريض الكيان المجتمعي بأكمله لخطر الاندثار والانقراض التدريجي، ليس كمجرّد فقدان أفراد، بل يتعداه الى هدمٍ لمنظومة قيمية ولغوية وتراثية متكاملة[1]

الفرع الثالث: الركن المعنوي للابادة الجماعية

إن نية الإبادة في ارتكاب هذه الجريمة البشعة عنصر مهم في تحديد الصفة القانونية للجريمة وعلى المدعي العام أن يتأكد من وجود البراهين القاطعة لوجود هذه النية لدى مرتكب الجريمة.

[1] عيسى محمود عبيد ، مرجع سابق ، ص 73

إن قيام الفاعل بارتكاب الأفعال المادية المحظورة في الفقرات الأربع الواردة في المادة الثانية من الاتفاقية لا تكفي لوقوع جريمة الإبادة الجماعية،[1] يتطلب هذا الركن المعنوي ضرورة توافر القصد الجنائي الخاص. فالجاني يجب أن يكون على علم بأنه يقوم بعمل يؤدي إلى تهديم كيان الجماعة وإبادتها، ومع ذلك فلا يرتدع وإنما يواصل عمله بهدف الوصول إلى الغاية.[2]

ولا يكفي في هذه الجريمة أن يتوافر للجاني عنصرا القصد الجنائي (العلم والإرادة) فحسب، بل يجب توفر القصد الجنائي لدى الفاعل المتمثل بالقصد العام والقصد الخاص، وهذا ما أكد عليه نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لسنة 1998، لذلك فالفعل المادي لا يعد إبادة جماعية مالم يقترن بالقصد الجنائي العام والخاص. الإبادة الجماعية جريمة عمدية ولا ترتكب بطريقة غير عمدية بسبب حادث عرضي أو كنتيجة عن تقصير أو إهمال، والقصد الجنائي المطلوب في هذه الجريمة قد عرفه نظام روما الأساسي في المادة (30) أنه يتعمد الشخص فيما يتعلق بالنتيجة التسبب في تلك النتيجة أو يدرك أنها ستحدث في إطار المسار العادي للأحداث .[3] فجريمة الإبادة الجماعية مفهومها غير مرتبط بالتدمير الكلي على كامل أفارد الجماعة فقط وانما يمكن تكييف الأفعال المجرمة على أساس جريمة الإبادة الجماعية متى تحقق القصد الجنائي في نية الجاني في التدمير الجزئي أو الكلي للجماعة المحمية، كما يضيف القضاة أنه لا يعد شرطا ضروريا أن تكون اعتراف جريمة الإبادة الجماعية في كامل إقليم الدولة .[4]

---

[1] سعد سالم سلطان ، تمكين الأقليات من الحقوق المدنية والسياسية في القانون الدولي العام والدستور العراقي لسنة 2005 ، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ، العراق ، ط 1، 2020 ، ص 85

[2] عيسى محمود عبيد ، مرجع سابق ، ص 74

[3] سعد سالم سلطان ، مرجع سابق ، ص 85

[4] الظاهر مختار على سعد القانون الدولي الجنائي، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت ،2004، ص 77

الفرع الرابع : الركن الدولي للابادة الجماعية

غالباً ما تكون هذه الجريمة مديرة من قبل الحكام، أو من قبل فئات اجتماعية سائدة وبيدها السلطة، أو تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسلطة ضد فئات اجتماعية أو عرقية أو دينية مقهورة. وتستمد هذه الجريمة صفتها الدولية، إما من كون مرتكبها صاحب سلطة فعلية قائمة أو يرتبط بالسلطة الفعلية القائمة وإما من كون موضوعها مصلحة دولية تتمثل في وجوب حماية الإنسان لذاته بغض النظر عن جنسيته أو دينه أو العنصر الذي ينتسب إليه. ويستوي أن تقع الجريمة في زمن الحرب أم في زمن السلم.[1]

ومنه في هذا الركن نجد انه يستمد في الجريمة مشروعيته من انتهاكه لمصالح وحقوق يحميها القانون الجنائي الدولي، لذا قد يشترط أن تستهدف الجريمة قيماً أساسية في المجتمع الدولي، كما نجد في جرائم الإبادة الجماعية التي تتوافر فيها الصفة الدولية سواء من حيث هوية الجاني أو الضحية، لذا نجد انه تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي من خلال المساس بهذه القيم، لذا تكون هذه الأفعال محرمة بموجب العرف الدولي أو منصوصاً عليها في معاهدات دولية، و هذا ما قد يخلق اقتناعاً بضرورة معاقبة مرتكبيها. ونجد في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في مادته السادسة اختصاص المحكمة بنظر هذه الجرائم بغض النظر عن صفة الجاني، حيث ينعقد الاختصاص للمحكمة الدولية في حال عجز القضاء الوطني عن المحاكمة، وليس بسبب طبيعة الجريمة الدولية فحسب، وإنما لكون مرتكبي هذه الجرائم وهم دائما ما نجد انهم يتمتعون بالحصانة سواء الوطنية او الدولية ما يجعلهم يفلتون من المحاسبة .[2]

[1] عيسى محمود عبيد ، مرجع سابق ، ص ص 74 75 .

[2] بلهاشمي حنان ، مرجع سابق ، ص 34 .

المبحث الثاني : مدى توافر اركان في غزة:

يتعرض قطاع غزة لاستهداف صارم من قوى متعددة؛ محلية وإقليمية ودولية، وهي تتفوق عليه بشكل حاسم في القوة والتأثير والحضور. بدوره، يقاوم القطاع ذلك، ويصارع للبقاء واقفا وسط العواصف العاتية، ويبذل جهدًا لتفادي وإصلاح آثار الاستهدافات المدمرة، ويدفع لذلك ثمنا باهظا وعلى مستويات مختلفة، وضمن هذه المعطيات الضاغطة يحاول أحيانًا أن يتقدم؛ محاولة لصناعة تأثير مضاد على محيطة الذي يناصبه العداء. غني عن القول، أن ما يتعرض له قطاع غزة من استهداف قاس ليس جديدا، فهو محل عزل وحصار وتهميش وتضييق منذ عام (1948)، ولا يزال، كما أن مؤشرات الإبادة عبر الاستهداف المنهجي للسكان، وعزلهم عن محيطهم وحصارهم كانت بادية للعيان منذ ذلك التاريخ.

أحدثت عملية طوفان الأقصى في السابع من تشرين الأول / أكتوبر 2023، زلزالاً عظيماً في منظومة الأمن للكيان الصهيوني أدى إلى خلخلة نظرية الردع الصهيوني وتأكلها. وأعادت العملية الاعتبار إلى الخيار العسكري كخيار رئيسي في عملية حسم الصراع مع الاحتلال، وبالقدر نفسه أعادت الاعتبار للقضية الفلسطينية بعد أن تراجع الاهتمام بها ولقد كلف هذا ثمنا باهظا تمثل في الابادة الجماعية لسكان القطاع في غزة ومن اجل التعمق في هذا المبحث قمنا في (المطلب الاول) بتحديد أركان الابادة الجماعية في قطاع غزة في ثم المطلب الثاني قمنا بتحديد صور جريمة الابادة الجماعية في غزة

المطلب الاول : مدى قيام أركان الإبادة الجماعية في الحرب ضد غزة:

منذ تاريخ 7 أكتوبر 2023 بدأ الإحتلال الصهيوني في ارتكاب عملية إبادة جماعية لسكان مدينة غزة، شملت هذه العملية القتل الجماعي وقصف المنازل وهدمها فوق رؤوس أصحابها وقصف المؤسسات التي يلجأ إليها السكان تجنبا للقصف المميت مثل مدارس الأورونوا والمستشفيات، كان الاحتلال الصهيوني يهدف من ذلك إلى إبادة أكبر مجموعة ممكنة من السكان بالإضافة إلى هدم العمائر والبيوت السكنية، وقد ادى هذا القصف إلى

قتل جماعي لآلاف السكان وإزالة مربعات سكنية كاملة من الخارطة، ولا زال الاحتلال الصهيوني يرتكب هذه الأفعال إلى لحظة كتابة هذه الحروف.[1]

الفرع الأول: الركن المادي لجريمة الإبادة الجماعية.

تعد جريمة الإبادة الجماعية من أخطر الجرائم ضد الجنس البشري، إذ يصفها البعض بأنها أم الجرائم، لذا فجريمة الإبادة الجماعية تشكل في حد ذاتها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بينما جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب لا تشكل إبادة جماعية [2]، لذلك تسعى اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948 إلى تحقيق هدفين :

1. إلزام الدول الأطراف المتعاقدة بتجريم الإبادة الجماعية ومعاقبة مرتكبيها في إطار النظام القانوني لكل طرف.
2. إلزام الدول المتعاقدة بتحقيق التعاون القضائي في سبيل كبح الجريمة.[3]

أولا: قتل أفراد الجماعة.

تقع جريمة الابادة سواء وقع القتل على جميع أعضاء الجماعة أو على بعضهم فقط، أي سواء كانت الإبادة كلية أو جزئية [4]، إن عملية التقتيل الصهيوني لسكان قطاع غزة والذي بلغ مستويات عالية جدا من الإفراط في عملية القتل، الأمر الذي يشكل مؤشرا على جريمة الإبادة الجماعية لكل فلسطيني يسكن قطاع غزة، حيث بلغ عدد القتلى ما يفوق (54 الف) وفاق عدد الجرحى (73 ألف و 792) جريحا خلال 165 يوم من بدأ العدوان ومازالت قائمة الضحايا مفتوحة إلى أجل غير معلوم خاصة بتلويح الاحتلال باستخدام القوة إلى غاية تحقيق هدفها المتمثل في تدمير حركة المقاومة "حماس".

---

[1] أحمد محمد عبد الرؤوف المنيفي ، مرجع سابق ، ص 29

[2] العايب جمال ، التكييف القانوني للإبادة الجماعية في قطاع غزة بعد عملية طوفان الأقصى 7 أكتوبر 2023 ، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية – المجلد 09 العدد 01 (2024) ، ص 1194 .

[3] أنطونيو كاسيري ، القانون الجنائي الدول . 14. المنشورات الحقوقية صادرة بيروت، لبنان 2015، ص 218

[4] علي عبد القادر قهوجي، القانون الدولي الجنائي، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2001 ، ص 130

ان العمليات العسكرية للكيان الصهيوني في غزة والتي أسفرت عن سقوط آلاف الضحايا المدنيين وتدمير ممنهج للمناطق السكنية والبنى التحتية، وذلك لتعمدها استهداف للمرافق الحيوية مثل مصادر المياه والطاقة وارتكاب انتهاكات جسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني، تمثل بمجملها أدلة كافية على توافر أركان جريمة الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني استناداً إلى انتمائه القومي والديني وفقاً للمادة السادسة من نظام روما الأساسي.[1]

ثانيا: إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة.

إن تجاوز عدد الجرحى في قطاع غزة نتيجة القصف الصهيوني لما يفوق 73 ألفا من المصابين في اليوم 165 من بدء العدوان والحصيلة لازالت مفتوحة إلى أجل غير معلوم، وكذلك تعمد قصف المشافي، ومنع عمليات الإغاثة واحتجاز الطواقم الطبية لدليل قاطع على إلحاق الضرر الجسدي بالمواطنين الفلسطينيين في القطاع خاصة مع قيام السلطات الصهيونية بغلق المعابر التي تعتبر وصلة الربط الوحيدة بالعالم الخارجي، حيث منعت القوات الصهيونية منع خروج الجرحى لتلقي العلاج خارج القطاع الذي دمرت معظم مستشفياته يدل على نية تدمير الجماعة الفلسطينية جسديا.

أما الجانب العقلي فالقصف المستمر والمداهمات المرافقة للحرب البرية تجعل سكان القطاع يعانون آلاما نفسية ومعنوية خاصة مع فقدان كل فرد في غزة العزيز عليه ، حيث تم إبادة عائلات بأسرها ، لذلك فآلامهم دائمة ومستمرة وغير قابلة للعلاج .[2]

ثالثا :إخضاع الجماعة عمدا، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليا أو جزئيا

اذا نظرنا إلى الأوضاع الراهنة في قطاع غزة، نجد انه يخفى على أحد تحقق إحدى صور الإبادة الجماعية في هذا القطاع، لقد أعلنت القوات الصهيونية، منذ بداية هجومها

[1] العايب جمال ، مرجع سابق ، ص 1200

[2] العايب جمال ، مرجع سابق ، ص 1201

العسكري عن فرض حصار شامل على غزة، حيث اتهمتهم بالحيوانات البشرية ومنعت دخول المواد الغذائية والاحتياجات الطبية.

وهذا نراه في التصوير المتلفز لوزير الدفاع الصهيوني ، يواف غالانت، بتاريخ 9 أكتوبر 2023، قائلاً: "نفرض حصاراً كاملاً على غزة، لا كهرباء، لا طعام، لا ماء، لا غاز... كل شيء مغلق". وفي إجراء لاحق، أصدر وزير الطاقة الصهيوني تعليمات بوقف إمدادات المياه إلى القطاع فورًا، وقام بتأكيد أن الأمور لن تعود كما كانت.

نرى ان هذا الحصار الشامل لأبسط مقومات الحياة الإنسانية قد أثار ردود فعل واسعة من المنظمات الدولية والعالمية .

فقد أوردت صحيفة "القدس العربي "في تقريرها الصادر بتاريخ 12 أكتوبر 2023، تصريحًا لعدد من خبراء الأمم المتحدة جاء فيه: "ندين بشدة منع الإمدادات الأساسية من غذاء وماء وكهرباء وأدوية، إذ من شأن هذه الإجراءات أن تفضي إلى أزمة إنسانية خانقة في غزة، حيث بات خطر المجاعة يهدد السكان بشكل لا مفر منه". كما نجد انه في اليوم نفسه، قد أصدر الصليب الأحمر في الشرق الأوسط تحذيرًا من انهيار القطاع الصحي في غزة. و قد واصلت وكالات الأمم المتحدة إطلاق تحذيرات متكررة على مدار الأزمة، نبهت فيها إلى اقتراب نفاد المواد الغذائية وتوقف المستشفيات عن العمل جراء انعدام الوقود والمستلزمات الطبية الا انها لم تجد اذان صاغية .[1]

رابعا: فرض تدابير تستهدف منع الإنجاب

إن منع الإنجاب يتم بعدة طرق كالتعقيم للنساء والإخصاء للرجال... لأن الهدف هو القضاء على أجيال من الجماعة المحمية ومنه تدميرها عن طريق منع استمرارها مستقبلا. إن ما يحدث بغزة من خلال قتل عدد كبير من الأطفال الذي فاق 13 ألف طفلا ضحية العدوان، الأمر الذي يؤثر على تزايد السكان الفلسطينيين في غزة مستقبلا، كذلك تعرض النساء الحوامل أثناء الولادة إلى ظروف صعبة جدا، نتيجة تدمير مستشفيات الولادة، وقطع

[1] أحمد محمد عبد الرؤوف المنيفي ، مرجع سابق ، ص 37

إمدادات الوقود والكهرباء يجعل حالات الولادة عسيرة، ويؤدي إلى وفيات النساء مع أجنتين، وهذا يدخل ضمن استهداف منع الإنجاب داخل المجتمع الفلسطيني الذي يؤدي إلى اختفاء عدة أجيال في فلسطين .[1]

الفرع الثاني : الركن المعنوي

ويقصد به القصد الجنائي العام والخاص في جريمة الإبادة الجماعية، فالأول يتطلب العلم والإرادة، لكن القصد العام في هذه الجريمة لا يكفي لوحده لقيامها، وإنما يجب توافر قصد خاص، وهو توافر لدى الجاني القصد لحظة ارتكابه الجريمة " قصد أو نية الإبادة الجماعة البشرية محل الاعتداء كليا أو جزئيا. ويعتبر قصد أو نية الإبادة أهم العناصر المميزة لجريمة الإبادة الجماعية، وهذا معناه أن القصد الخاص في هذه الجريمة تتجاوز نية الجاني مجرد تحقيق النتيجة الأصلية عن الجريمة .[2]

و اذا استندنا إلى نص المادة (2) من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، والمادة (6) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فيجب لقيام جريمة الإبادة الجماعية يتطلب توافر عنصر "القصد الخاص " اي ما يعرف بـ "القصد الإبادي". و لذا نجد أنه لا يكفي لقيام هذه الجريمة أن يُقدم الجاني على أفعال من قبيل القتل أو التسبب في أذى جسيم أو فرض الحصار على جماعة معينة، بل يجب أن يكون الهدف من وراء هذه الأفعال هو تدمير تلك الجماعة كلياً أو جزئياً بصفتها جماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية.

و لذا نجد انه بعبارة اخرى فإن معيار التمييز الجوهري في هذه الجريمة يكمن في نية الفاعل؛ فإذا ثبت أن الغاية من الأفعال المرتكبة لم تكن الإبادة أو التدمير المقصود لتلك الجماعة، لذا الوصف القانوني لجريمة الإبادة الجماعية لا ينطبق حتى و ان هناك جسامة

[1] العايب جمال ، مرجع سابق ، ص 1203

[2] على عتيق ، جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة، وآليات التصدي لها في ظل عجز المحكمة الجنائية الدولية ، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد الثامن ، العدد الثاني، الجزائر ، (2024) ، ص 377 .

الأفعال المرتكبة. و نجد انه في هذه الحالة، قد تتوافر أوصاف قانونية أخرى مثل الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب، بحسب طبيعة وظروف كل فعل.[1]

لذا نجد ان الأفعال الهمجية التي ارتكبتها القوات الصهيونية بحق الفلسطينيين في قطاع غزة بعد العملية العسكرية المعروفة ب طوفان الأقصى" ، لا تدع مجالا للشك انهاتشكل جريمة إبادة جماعية و ذلك إذا تم تطبيق أركان هذه الجريمة على تصرفات الجيش الصهيوني ، خاصة الركن المعنوي القائم على نية التدمير الكلي أو الجزئي لسكان قطاع غزة، من خلال عدة عوامل ومعايير. بالرغم من تصريح بعض المسؤولين الأمريكيين أنها لا ترق إلى جريمة إبادة.[2]

و في هذا نجد إن التصريحات الصادرة عن عدد من المسؤولين السياسيين والعسكريين في الحكومة الصهيونية قد تعكس خطابًا تحريضياً قائمًا على الكراهية والاحتقار تجاه الفلسطينيين، وتجردهم من إنسانيتهم، حتى بلغ الأمر إلى تشبيههم بالحيوانات، وهو ما يشير إلى تلميحات خطيرة تتعلق بنية ارتكاب جريمة إبادة جماعية ضد سكان غزة عقب عملية "طوفان الأقصى."

فنجد انه في تصريح واضح يوم 9 أكتوبر 2023، قال وزير الدفاع الصهيوني يوآف غالانت: "نقاتل حيوانات بشرية"، اي انه بهذا التصريح قد نزع عن سكان غزة صفة الإنسان ويضعهم في منزلة دونية، مما يمهد لتبرير أي شكل من أشكال العنف ضدهم و نجد انه قد أضاف في السياق ذاته: "غزة لن تعود إلى ما كانت عليه من قبل... سنزيل كل شيء"، وهو ما يعكس نية واضحة في التدمير الشامل و هي النية التي اخذتها محكمة العدل الدولية.

[1] أحمد محمد عبد الرؤوف المنيفي ، مرجع سابق ، ص 38

[2] العايب جمال ، مرجع سابق ، ص 1204

و من التصريحات القوية التي فيها نية الابادة ، نجد تصريح عضو الكنيست نسيم فاتوري الذي دعى بشكل مباشر إلى إحراق غزة، بينما ذهب وزير التراث الصهيوني عميخاي إلياهو إلى أبعد من ذلك عندما دعا إلى استخدام قنبلة نووية ضد القطاع.

اذا نظرنا الى هذه التصريحات، الصادرة عن مسؤولين في مواقع القرار، نجد انه لا يمكن النظر إليها بمعزل عن الأفعال الجارية على الأرض، خاصة في ظل أعداد الشهداء الكبيرة التي خلفها العدوان، واستمرار ارتفاع عدد الضحايا، ما يُعد مؤشراً خطيراً على وجود نية مبيتة لإبادة جزء من سكان القطاع، وفقاً لما تشترطه المعايير القانونية لجريمة الإبادة الجماعية.[1]

الفرع الثالث : الركن الدولي لجريمة الإبادة الجماعية

هو ذلك الركن الذي يعد معيار التفريق بين تلك الجريمة وجرائم القانون الخاص، وهو الطبيعة الدولية لجريمة الإبادة، من حيث أنها ترتكب أو يتم ارتكابها على نطاق دولي أي تتحمل الدولة التي ارتكب مواطنوها تلك الجريمة المسئولية الدولية عن ارتكابها، بالإضافة إلى وجوب متابعة مرتكبيها جنائيا من قبل محاكم جنائية دولية في الحالات المنصوص عليها في اتفاقية روما ،1998 و من هنا نجد ان الركن الدولي لجريمة الإبادة الجماعية يستمد مشروعيته من عدة نصوص قانونية دولية و ذلك سواء في إطار القانون الدولي الجنائي أو القانون الدولي الإنساني، حيث تُعد جريمة الإبادة من أشد الجرائم خطورة وتهديداً للسلم والأمن الدوليين، وقد تم التنصيص على تجريمها صراحة وجعلها من ضمن الجرائم التي لا يجوز التساهل بشأنها أو التغاضي عنها.[2]

وبالاستناد إلى المعطيات والوقائع السابقة، يتضح أن جميع أركان جريمة الإبادة الجماعية – من أفعال مادية وقصد خاص وطابع جماعي واستهداف ممنهج – قد توافرت في سياق ما يجري في قطاع غزة من انتهاكات جسيمة ترتكبها قوات الاحتلال الصهيوني.

[1] العايب جمال ، مرجع سابق ، ص 1206

[2] على عتيق ، مرجع سابق ، ص : 377

و نجد انه قد تجسّدت في الدعوى التي رفعتها جمهورية جنوب إفريقيا أمام محكمة العدل الدولية ضد الكيان الصهيوني ، و نجد انها قد استندت فيها إلى أحكام اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948.

ومن هذا المنطلق نرى ان جنوب إفريقيا في هذه الدعوى قدمت تقريراً مفصلاً من أكثر من 84 صفحة، حيث قامت بتوثيق للانتهاكات الواسعة التي ارتكبتها الكيان في قطاع غزة، وأكدت من خلاله أن هذه الانتهاكات تشكل إخلالاً صارخاً بالتزاماتها الدولية المنصوص عليها في الاتفاقية، لا سيما في ظل الحصار الشامل، والاستهداف المتعمد للمدنيين، والتدمير الممنهج للبنية التحتية، ما يعزز من الطابع الإبادي للأفعال المرتكبة بحق سكان القطاع .[1]

المطلب الثاني: صور جريمة الابادة الجماعية في غزة

ان جريمة الإبادة الجماعية من أخطر الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي وتمثل صورًا متعددة تتجاوز أساليب مادية كالقتل المباشر لتشمل أساليب غير مادية تؤدي إلى تدمير جماعة معينة. وفي حالة غزة، تجلّت الإبادة الجماعية من خلال الحصار والتجويع، وتدمير البنية التحتية الصحية، واستخدام الأسلحة المحرمة، وعمليات الإعدام الميداني هذه الانتهاكات الممنهجة تسعى إلى القضاء على الوجود الإنساني للشعب الفلسطيني في غزة، وتشكل تهديدًا خطيرًا للكرامة والعدالة الإنسانية ، و قد تطرقنا في هذا المطلب الى صور جريمة الابادة الجماعية في غزة من خلال صور الإبادة الجماعية المادية في غزة الفرع الأول، اما الفرع الثاني: صور الإبادة الجماعية غير المادية في غزة

الفرع الأول: صور الإبادة الجماعية المادية في غزة

صور الإبادة الجماعية المادية في غزة تهدف الى القتل المباشر ومحاولة تدمير اي الحياة و اي وسيلة للحياة نستعرضها من خلال:

[1] على عتيق ، مرجع سابق ، ص ص : 377 378 .

اولا : القتل الجماعي للمدنيين

حيث نرى انه مازالت أعداد كبيرة من العائلات تختفي تحت الأنقاض نتيجة قصف الطيران الحربي الذي لا ينقطع علي الاحياء السكنية فهناك عائلات بالجملة قد اختفت من السجل المدني تحت الركام ، بحيث لا تستطيع أي جهة البحث واستخراج الجثث سوى بعض المتطوعين من الشباب .[1]

ان صور الإبادة الجماعية المادية في غزة القتل الجماعي للمدنيين فوفقا لإحصائيات أعداد الشهداء الموثقة لوزارة الصحة الفلسطينية، حتى 15 أبريل 2025، قُتل أكثر من 51,000 فلسطيني في غزة منذ 7 أكتوبر 2023، بينهم حوالي 17,000 طفل و12,000 امرأة .[2] و قد اشار تقرير الأمم المتحدة يشير إلى أن 50% من الضحايا هم من النساء والأطفال.[3] و قد بينت دراسة بريطانية و أشارت إلى أن العدد الحقيقي قد يكون أعلى بكثير بسبب الجثث تحت الأنقاض وفقًا للنتائج التي أعلنتها كلية لندن للصحة والطب الاستوائي (LSHTM) ونشرتها مجلة The Lancet، كان هناك ما يقدر بـ 64,260 "حالة وفاة بسبب الإصابات المؤلمة" في غزة في الفترة ما بين 7 أكتوبر 2023 و30جويلية 2024. وقدرت الصحة في غزة الرقم بـ 37,877 في ذلك الوقت.

[1] طارق فريد ، طوفان الأقصى في عيون العالم ، الناشر:دار الحسيني للنشر والتوزيع ، مصر ، ج1 ، طبعة 2024 ، ص 18 .

[2] مكتب الأمم المتحدة ، لتنسيق الشؤون الإنسانية ، الأراضي الفلسطينية المحتلة ، OCHA نشر يوم 15 افريل 2025 ، اطلع عليه يوم 25 افريل 2025 على الساعة 00: 21 رابط : https://2u.pw/L73pd

[3] تقرير للامم المتحدة بعنوان : إبادة جماعية تتكشف أمام أعيننا: ، نشر يوم : 19 نوفمبر 2024 و اطلع عليه يوم 25 افريل 2025 على الساعة 00: 22 رابط : https://2u.pw/GuGWM

ووجد الباحثون أن هذا يعني أن الوزارة لم تعلن عن عدد القتلى بسبب العنف بنسبة 41% تقريبًا. وقالت الدراسة إنه حتى أكتوبر 2024، من المعتقد أن عدد سكان غزة الذين قُتلوا بسبب أعمال العنف تجاوز 70,000، بناءً على معدل الإبلاغ عن النقص المقدر.[1]

ثانيا : استهداف متعمد للمدنيين

لقد كانت هناك هجمات على مراكز إيواء وخيام نازحين و قد حيث أفادت تقارير بأن 80% من الشهداء في هجمات ليلية هم أطفال ونساء .[2] كما افاد تقرير هيومن رايتس ووتش الذي يوثق هجمات على مستشفيات مثل مجمع الناصر الطبي، مما أدى إلى مقتل 8 أشخاص في 6 نوفمبر 2023.

ولان كل يوم تواصل دولة الاحتلال الصهيوني حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة لليوم 534 على التوالي وسط جرائم حرب مروعة تشمل عمليات قتل وتهجير وتجويع وتدمير شامل.

فقد نشر المكتب الإعلامي الحكومي الفلسطيني تحديثاً لأهم إحصائيات حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي[3]، موثقا 12000 مجزرة وأكثر من 61 ألف شهيد ومفقود بينهم نحو 18 ألف طفل.

(12,000) مجزرة ارتكبها جيش الاحتلال بشكل عام.

(61,221) شهيداً ومفقوداً.

---

[1] تقرير لقناة ccnبالعربية بعنوان : أرقام صادمة للعدد الحقيقي للقتلى في غزة ممّا لم يُكشف عنه ، نشر يوم :11 يناير 2025 و اطلع عليه يوم 25 افريل 2025 على الساعة 30: 22 رابط : https://2u.pw/dqMuE.

[2] تقرير للصحفي عبود بطاح على منصة: https://2u.pw/hEXrDبعنوان : المجازر لم تتوقف بل تتزداد الوضع كارثي في قطاع غزة الخيام تحترق وجثث الشهداء متفحمة ، نشر يوم : 16 افريل 2025 ، و اطلع عليه يوم : 26 افريل 2025 على الساعة 22:30 على الرابط.

[3]تقرير لشبكة الصحافة الفلسطينية لعنوان: الإبادة الجماعية مستمرة في غزة.. قتل وتهجير وتجويع وتدمير شامل، نشر يوم: 2025-03-24 و اطلع وعليه يوم : 4 ماي 2025 على الرابط : https://2u.pw/u0IvC

(+11,200) مفقود، منهم شهداء لم يصلوا إلى المستشفيات، ومنهم من لا يزال مصيرهم مجهولًا.

(50,021) شهيداً ممن وصلوا إلى المستشفيات (وزارة الصحة).

(11,850) مجزرة ارتكبها الاحتلال ضد العائلات الفلسطينية. (وزارة الصحة).

(2,165) عائلة فلسطينية أبادها الاحتلال ومسحها من السجل المدني، بقتل الأب والأم وجميع أفراد الأسرة، وعدد أفراد هذه العائلات 6,161 شهيداً. (وزارة الصحة).

(5,064) عائلة فلسطينية أبادها الاحتلال ولم يتبقَّ منها سوى فرداً واحداً فقط، وعدد أفراد هذه العائلات فاق 9,272 شهيداً. (وزارة الصحة).

(17,954) شهيداً من الأطفال.

(274) طفلاً رضيعاً وُلِدوا واستشهدوا خلال حرب الإبادة الجماعية.

(876) أطفال استشهدوا خلال حرب الإبادة وعمرهم أقل من عام.

(52) استشهدوا بسبب سوء التغذية ونقص الغذاء وسياسة التجويع.

(17) استشهدوا نتيجة البرد الشديد في خيام النازحين بينهم 14 طفلاً.

(12,365) شهيدة من النساء قتلهن الاحتلال "الصهيوني".

(1,394) شهيداً من الطواقم الطبية (وزارة الصحة).

(105) شهداء من الدفاع المدني قتلهم الاحتلال "الصهيوني".

(206) شهداء من الصحفيين قتلهم الاحتلال "الصهيوني".

(743) شهيداً من عناصر وشرطة تأمين مساعدات قتلهم الاحتلال.

(154) جريمة استهداف الاحتلال لشرطة وعناصر تأمين مساعدات.

(7) مقابر جماعية أقامها الاحتلال داخل المستشفيات.

(527) شهيداً تم انتشالهم من 7 مقابر جماعية داخل المستشفيات.

(113,274) جريحاً ومصاباً وصلوا إلى المستشفيات. (وزارة الصحة). [1]

[1] تقرير لشبكة الصحافة الفلسطينية لعنوان: الإبادة الجماعية مستمرة في غزة، مرجع سابق، اطلع يوم 2025/05/04.

(17,000) جريح بحاجة إلى عملية تأهيل طويلة الأمد. (وزارة الصحة).

(4,700) حالة بتر، بينهم 18% من فئة الأطفال. (وزارة الصحة).

(+60%) من الضَّحايا هم من الأطفال والنساء.

(400) جريح ومُصاب من الصحفيين والإعلاميين.

(226) مركزاً للإيواء والنُّزُوح استهدفها الاحتلال "الصهيوني".[1]

ثالثا : استهداف متعمد للمستشفيات

يتم في غزة خاصة وفلسطين عامة يتم استهداف المستشفيات الفلسطينية وسيارات الإسعاف دائما.[2] ووفقًا لتقارير رسمية حديثة حتى أبريل 2025، كان هناك عدد المستشفيات التي خرجت عن الخدمة في قطاع غزة يبلغ 37 مستشفى، وقد تعرضت للتدمير الكلي أو الجزئي نتيجة القصف الصهيوني أو الحرق أو الأضرار الجسيمة و قد كان من بين هذه المستشفيات، يلاحظ إلى أن 34 مستشفى على الأقل دُمرت بشكل مباشر أو أُخرجت عن الخدمة، وفقًا للمكتب الإعلامي الحكومي في غزة وهذه قائمة لاهم المستشفيات التي قصفها الكيان الصهيوني:

- مجمع الشفاء الطبي: دُمر بالكامل بعد حصار وهجوم في أبريل 2024.
- مستشفى الناصر: أُخرج عن الخدمة بعد غارات جوية.
- مستشفى الإندونيسي: توقف عن العمل بسبب انقطاع الوقود والقصف.
- مستشفى الأهلي العربي (المعمداني): دمر جزء كبير منه، بما في ذلك قسم الطوارئ، في أبريل 2025.
- مستشفى الشهيد محمد الدرة: أُخرج عن الخدمة في أبريل 2025.[3]

---

[1] تقرير لشبكة الصحافة الفلسطينية لعنوان: الإبادة الجماعية مستمرة في غزة، مرجع سابق، اطلع يوم 2025/05/04

[2] فهمي عادل ، الحرب العربية الإسرائيلية السابعة، قراءة في الصحافة العبرية والتقارير الدولية ، الناشر:مكتبة الشروق الدولية القاهرة ، ط 1، 2010 ، ص 110

[3] تقرير لقناة الجزيرة بعنوان : بالخريطة والصور.. أبرز 10 مستشفيات دمرتها إسرائيل في قطاع غزة https://2u.pw/VqSkW

نشر المكتب الإعلامي الحكومي تحديثاً ليوم 2025-03-24 احصائيات لحجم الخسائر في القطاع الصحي :

(34) مستشفى حرقها الاحتلال أو اعتدى عليها أو أخرجها عن الخدمة.

(80) مركزاً صحياً أخرجه الاحتلال عن الخدمة.

(162) مؤسسة صحية استهدفها الاحتلال.

(138) سيارة إسعاف استهدفها الاحتلال.[1]

وقد وثقت لشهادة ممرضة فلسطينية وصفت إخلاء مستشفى كمال عدوان تحت القصف، مما أدى إلى وفاة طفل بسبب نقص الرعاية.[2]

كما ان هناك صورة من وكالة الأنباء الفرنسية (AFP) تُظهر فلسطينيًا يحمل جثمان ابنه (14 عامًا) في مستشفى الأقصى بدير البلح. [3]

رابعا . التهجير القسري

ان التهجير القسري في غزة يتم على طريقتين التهجير القسري لداخل غزة اما الاخر خارج غزة فأمريكا تريد الهجرة الطوعية للغزيين لأنها تعلم أن فتح معبر رفح أمام سكان غزة للهروب من الموت والقصف والمرض وغياب الماء والغذاء سيعني خروج أعداد منهم

[1] تقرير لشبكة الصحافة الفلسطينية لعنوان: الإبادة الجماعية مستمرة في غزة.. قتل وتهجير وتجويع وتدمير شامل ، نشر يوم : 2025-03-24 و اطلعوعليه يوم : 4 ماي 2025 على الرابط : https://2u.pw/u0IvC

[2] مقال لقناة CCN ، بعنوان : أرقام صادمة للعدد الحقيقي للقتلى في غزة ممّا لم يُكشف عنه.. دراسة بريطانية تكشف ، نشر يوم : جانفي 2025 , اطلع عليه يوم : 28 افريل 2025 على الساعة 21 : 08 : على الرابط : https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2025/01/11/gaza-death-toll-has-been-significantly-underreported-study-finds

[3] مقال ل BCC بعنوان : منظمة العفو الدولية تتهم إسرائيل بارتكاب إبادة جماعية في غزة، وإسرائيل تقول إنه "ملفق ومبني على أكاذيب" ، نشر يوم : 5 ديسمبر 2024 اطلع عليه يوم : 28 افريل 2025 على الساعة 30 : 08 : https://www.bbc.com/arabic/articles/cx27nnn74dyo

إلى مصر، وبعد هذه الخطة الماكرة لن تقول أمريكا ولا الكيان الصهيوني إنها هجرت الفلسطينيين قسريًا، بل ستقول إنها هجرة طوعية.[1]

اما عن عدد المهجرين فوفقًا لوكالة الأونروا، نزح 1.9 مليون فلسطيني (90% من سكان غزة) منذ أكتوبر 2023.[2] ، كما ان هناك تقرير هيومن رايتس ووتش يوثق نزوح 100,000 شخص من شمال غزة إلى مدينة غزة بسبب العمليات العسكرية.[3]

اما عن ظروف النزوح فالنازحون يعيشون في خيام مهترئة تحت الحرارة المرتفعة وتراكم النفايات، مما يفاقم الأزمة الصحية [4] ، كما افادت منظمة إنقاذ الطفولة وصفت النازحين بأنهم "يُعاملون كقطع شطرنج" لتحقيق أهداف عسكرية.[5]

اما عن هدم المنازل فقد افاد تقرير الأمم المتحدة يشير إلى تدمير واسع للمباني السكنية، مع انتشال 911 جثة من تحت الأنقاض بين يناير وأبريل 2025.[6]

خامسا : التدمير الشامل للبنية التحتية

ان الاستراتيجية الصهيونية ، بحسب ما انبثق من هرتسليا تبقيها على حالة الردع في كل الجبهات، كما انها تقوم على مبدأ "كي الوعي لدى "العدو"، و ذلك عبر التلويح بالتدمير

---

[1] سميح المعايطة ، الأردن وغزة.. عام قابل للزيادة ، دار النشر. : الآن ناشرون وموزعون ، الاردن طبعة · 2024 ، ص 63 .

[2] تقرير ل BCC الاخبارية بعوان : اتهامات أممية وحقوقية لإسرائيل بأن ممارساتها خلال حرب غزة "تتسق مع خصائص الإبادة الجماعية" وترقى إلى "جريمة حرب" ، نشر يوم : 14 نوفمبر 2024, اطلع عليه يوم : 28 افريل 2025 على الساعة 48 : 08 على الرابط : https://www.bbc.com/arabic/articles/c8ek90yl5p8o

[3] نفس المرجع

[4] زياد ابو خوسا ، نازحون في غزة محاصرون بين حرارة الخيام وصرف صحي معطل ومياه ملوثة ، اخبار الامم المتحدة ، نشر يوم : 2 مايو 2024 , اطلع عليه يوم : 28 افريل 2025 على الساعة 55 : 08 : https://2u.pw/Z2odT

[5] الاجتياح الإسرائيلي لقطاع غزة (2023 – الآن) ، مقال على صفحة ويكيبيديا نشر يوم : جانفي 2025 , اطلع عليه يوم : 28 افريل 2025 على الساعة 21 : 08 : على الرابط : https://2u.pw/Knvqm

[6] مكتب الأمم المتحدة ، لتنسيق الشؤون الإنسانية ، الأراضي الفلسطينية المحتلة ، OCHA نشر يوم 15 افريل 2025 ، اطلع عليه يوم 26 افريل 2025 على الساعة 00: 09 رابط : https://2u.pw/L73pd

الشامل للبنى التحتية في قطاع غزة، في حال نشوء حرب جديدة [1] و هذا ما جرى بعد السابع من اكتوبر حيث تم تدمير المرافق وفقا لتقرير الأمم المتحدة يوثق تدمير 625 مدرسة ومعظم المستشفيات، بما في ذلك مجمع الشفاء الطبي، حيث عُثر على مقبرة جماعية تضم 49 جثة [2] ، كما ان أكثر من 50% من منشآت المياه والصرف الصحي تضررت، بما في ذلك 170 بئرًا و25 محطة تحلية [3] ، و لقد كان لأثر التدمير انهيار الخدمات الصحية مما أدى إلى وفاة أطفال بسبب نقص الأدوية والرعاية.[4]

الفرع الثاني: صور الإبادة الجماعية غير المادية في غزة

اذا رجعنا للمادة الثانية من اتفاقية منع الإبادة الجماعية (1948)، نجدها تعرف الإبادة الجماعية بأنها أفعال تُرتكب بقصد تدمير، كليًا أو جزئيًا، جماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية من خلال:

قتل أفراد الجماعة و إلحاق أذى بدني أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة.

ان الكيان قد اخضعت الفلسطينيين عمدًا لظروف معيشية تهدف إلى تدميرها المادي كليًا أو جزئيًا و فرض تدابير تهدف إلى منع الإنجاب ضمن الجماعة و نقل أطفال الجماعة قسرًا إلى جماعة أخرى.

---

[1] محسن محمد صالح ، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016-2017 ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2018، ص 60

[2] جوليا فرانكل ، يقول الخبراء إن الحملة العسكرية الإسرائيلية في غزة تعتبر من بين الأكثر تدميراً في التاريخ ، شبكة اخبار الولايات المتحدة ، نشر يوم : 11 يناير 2024 ، اطلع عليه يوم 26 افريل 2025 على الساعة 10: 09 على الرابط : https://apnews.com/us-news

[3] مكتب الأمم المتحدة ، لتنسيق الشؤون الإنسانية ، الأراضي الفلسطينية المحتلة ، OCHA نشر يوم 15 افريل 2025 ، اطلع عليه يوم 26 افريل 2025 على الساعة 11: 09 رابط : https://2u.pw/L73pd

[4] مقال ل CCNعربية بعنوان : أرقام صادمة للعدد الحقيقي للقتلى في غزة ممّا لم يُكشف عنه، نشر يوم : ، 11 يناير / كانون الثاني 2025 ، اطلع عليه يوم 26 افريل 2025 على الرابط : https://2u.pw/dqMuE

واذا رجعنا الى الأدبيات القانونية والحقوقية للإشارة إلى الأفعال الغير مادية التي لا تُؤدي مباشرة إلى قتل مادي والتي تهدف إلى تدمير الهوية الثقافية، الاجتماعية، أو النفسية للجماعة، أو إخضاعها لظروف تجعل استمرارها كجماعة مستحيلًا. تشمل هذه الأفعال إلحاق الأذى النفسي الجسيم أو فرض ظروف معيشية مدمرة.

وهذا ما نجده في تقارير ومقالات مرعبة لمنظمات دولية وصحف عالمية جمعناها وهي كالتالي:

أولاً: التدمير المعيشي والتجويع

وذلك من خلال :

1. استخدام التجويع كسلاح حرب محظور دوليًا:

عندما نجد ان عنصر القصد المكون الجريمة التجويع يمكن ارتكابه وذلك من خلال عدم قيام دولة الاحتلال الصهيوني أو أيه دولة متعاقدة (الدولة المصرية بتزويد السكان المدنيين بالطعام والغذاء، ويتم ذلك خلال إغلاق المعابر المؤدية إلى قطاع غزة وهذا دليل على استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب ضد السكان المدنيين الفلسطينيين .[1]

حيث أفادت منظمة هيومن رايتس ووتش بأن الحكومة الصهيونية تستخدم التجويع كوسيلة حرب في غزة، مما يشكل جريمة حرب.[2] كما أشارت صحيفة الغارديان إلى أن الحصار الصهيوني على غزة يُستخدم كأداة للضغط السياسي والعسكري و هذا ما ادى إلى مجاعة واسعة النطاق.[3]

---

[1] عبد الرحمن محمد علي، الجرائم الإسرائيلية خلال العدوان علي قطاع غزة، 2008/12/27 – 2009/1/18 وفقا لمعاهدة روما المؤسسة للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي : دراسة قانونية , مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2011 ، ص 60

[2] تقرير لمنظمة HUMAN WATCH RIGHTS ، بعنوان: إسرائيل: استخدام التجويع كسلاح حرب في غزة، منشور يوم: 18 ديسمبر 2023 الساعة 12:00 ، اطلع عليه يوم: 4 ماي 2025 على الرابط : https://2u.pw/j3qD

[3] مقال لصحيفة الغارديان بعنوان : الجوع كسلاح حرب ، منشور يوم : الأحد 4 مايو 2025 الساعة 18.30 ، اطلع عليه يوم : 4ماي 2025 على الساعة : 20.45 على الرابط : https://2u.pw/PlLYZ

2. حالات وفيات بسبب الجوع وسوء التغذية:

قبل الطوفان كان الكيان الصهيوني يقوم بإعداد قائمة بعدد الغرامات والسعرات الحرارية في كل مادة وغذاء يسمح بدخولها لغزة و هذا ما لم يحدث في التاريخ و ذلك حتى لا يصل السكان لدرجة الموت من الجوع ، [1] اما بعد الطوفان فقد ذكرت وكالة أسوشيتد برس أن سكان غزة بالخصوص في خان يونس و شمال القطاع يواجهون جوعًا شديدًا بسبب الحصار الصهيوني الذي أوقف جميع المساعدات الغذائية والطبية لمدة شهرين.[2]

ثانياً: الإيذاء البدني والمعنوي

و تمثل ذلك في :

1 . الإصابات الجسدية والتشوهات الناتجة عن القصف العشوائي أو المتعمد:

كما أفادت منظمة أطباء بلا حدود بأن النظام الصحي في غزة قد انهار تقريبًا بسبب الحصار والهجمات، مما أدى إلى تفشي الأمراض ونقص الرعاية الطبية.

2 . الأثر النفسي طويل الأمد على الأطفال والنساء والناجين:

و لقد أشارت منظمة أوكسفام إلى أن الأطفال في غزة يعانون من صدمات نفسية شديدة بسبب القصف المستمر زائد تلوث مياه الشرب أو تقنينها، مما يزيد من معاناتهم.[3]

3 . استخدام الأسلحة المحرمة دوليًا مثل الفوسفور الأبيض:

---

[1] أشرف عثمان بدر ، إسرائيل وحماس ، جدلية التدافع والتواصل والتفاوض 1987–2014 ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت ، الطبعة الأولى ، 2016 ، ص 32

[2] تقرير لوكالة أسوشيتد برس بعنوان : الأطفال والبالغون اليائسون في غزة يكافحون للحصول على الغذاء بينما تمنع إسرائيل المساعدات ، نشر يوم : لساعة : 2 مايو 2025 ، الساعة 7:22 مساء ، اطلع يوم : 4 ماي 2025 .على الرابط : https://apnews.com/article/gaza-aid-blockade-israel-hamas-war-food-fc6093f86143a8f4d36e225d8478792f

[3] تقرير لمنظمة : OXFAM International بعنوان : التجويع كسلاح حرب يُستخدم ضد المدنيين في غزة ، نُشر في: 25 أكتوبر 2024 ، و اطلع عليه يوم : 4 ماي 2025 ، على الساعة : 2100 على الرابط : https://www.oxfam.org/en/press-releases/starvation-weapon-war-being-used-against-gaza-civilians-oxfam?utm_source=chatgpt.com

وافادت منظمة هيومن رايتس ووتش استخدام الكيان الصهيوني للفوسفور الأبيض في عملياتها العسكرية في غزة ولبنان، مما يعرض المدنيين لخطر الإصابات الخطيرة وطويلة الأمد. [1]

ثالثاً: المقابر الجماعية والإعدامات الميدانية

و هذا من خلال :

1 . اكتشاف مقابر جماعية لمدنيين و عمال الاغاثة تم إعدامهم أو قتلهم ودفنهم جماعيًا:

لقد اعرب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن "رعبه" من تقارير عن مقابر جماعية تحتوي على مئات الجثث في غزة، بما في ذلك في مستشفيي ناصر والشفاء.[2] كما أفادت صحيفة ذا بي إم جيه بأن فرق الدفاع المدني الفلسطينية عثرت على جثث 61 فلسطينيًا مدفونين في ساحة مستشفى الشفاء خلال الحرب الصهيونية المستمرة.[3]

2 . توثيق إعدامات ميدانية مباشرة بحق المدنيين العزّل أو الجرحى:

كما ذكرت صحيفة ذا بي إم جيه في احدث الجرائم على الطواقم و منظمات الاغاثة المحلية و الدولية أن الأمم المتحدة التي دعت إلى "العدالة والإجابات" بعد العثور على جثث

---

[1] تقرير WATCH HUMAN RIGHTS ، بعنوان :إسرائيل: استخدام الفوسفور الأبيض في غزة ولبنان، نُشر في: 12 أكتوبر 2023 الساعة 16:40 ، اطلع عليه يوم : 4 ماي 2025 على الساعة : 2100 على الرابط : https://www.oxfam.org/en/press-releases/starvation-weapon-war-being-used-against-gaza-civilians-oxfam?utm_source=chatgpt.com

[2] تقرير لقناة الجزيرة بعنوان : مع العثور على المزيد من الجثث، مندوب تركيا الدائم لدى الأمم المتحدة "مرعوب" من تقارير المقابر الجماعية في غزة ، نشر يوم : 23 أبريل 2024 على الساعة : 13:52 ، اطلع عليه يوم : 4 ماي 2025 على الساعة : 21:30 على الرابط : https://www.aljazeera.com/news/2024/4/23/as-more-bodies-found-un-human-rights-chief-horrified-by-gaza-mass-graves?utm_source=chatgpt.com

[3] تقرير لقناة TRTالتركية بعنوان: فرق الدفاع المدني الفلسطيني تنتشل 61 جثة من مقبرة جماعية بمستشفى الشفاء في غزة ، نشرت يوم : 15 مارس 2025 ، اطلع عليه يوم : 4 ماي 2025 على الساعة : 21:30 على الرابط : https://trt.global/world/article/1af6d6205bf2?utm_source=chatgpt.com

ثمانية مسعفين فلسطينيين وستة من المستجيبين الأوائل وموظف أممي واحد في مقبرة جماعية في جنوب غزة بعد هجوم من القوات الصهيونية.[1]

رابعاً: تدهور الظروف الصحية والبيئية

و نجدها في :

1 . تفشي الأمراض بسبب تدمير المستشفيات وانعدام الأدوية:

في تقرير لمكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أفاد بأن نمط الهجمات الصهيونية المميتة على المستشفيات في غزة دفع النظام الصحي إلى حافة الانهيار التام، مما أثر بشكل كارثي على وصول الفلسطينيين إلى الرعاية الطبية. [2]

2 . تلوث البيئة ونقص مياه الشرب الآمنة:

ولقد أشارت منظمة أوكسفام إلى أن الأطفال في غزة يعانون من تلوث مياه الشرب أو تقنينها مما يزيد من معاناتهم الصحية.[3]

---

[1] تقرير لوكالة الاخبارية : THE BMJ بعنوان : غزة: العثور على جثث 15 مسعفاً وعامل إغاثة في مقبرة جماعية بعد هجوم إسرائيلي، بحسب الأمم المتحدة ، نشر يوم : 2 أبريل 2025 ، اطلع عليه يوم : 4 ماي على الساعة 21:40 على الرابط : https://www.bmj.com/content/389/bmj.r662.full?utm_source=chatgpt.com

[2] تقرير للامم المتحدة بعنوان : نمط الهجمات الإسرائيلية على مستشفيات غزة يثير مخاوف خطيرة نشر يوم: 31 ديسمبر 2024، اطلع عليه يوم 4 ماي 2025 على الساعة : 21:50 على الرابط : https://2u.pw/9Xk1B

[3] تقرير لمنظمة : OXFAM International بعنوان : التجويع كسلاح حرب يُستخدم ضد المدنيين في غزة ، نُشر في: 25 أكتوبر 2024 ، و اطلع عليه يوم : 4 ماي 2025 ، على الساعة : 21:55 على الرابط : https://www.oxfam.org/en/press-releases/starvation-weapon-war-being-used-against-gaza-civilians-oxfam?utm_source=chatgpt.com

خلاصة الفصل الاول

ان الإبادة الجماعية تعد من أخطر الجرائم التي تهدد البشرية، وهذا لما تمثله من انتهاك صارخ للضمير الإنساني ومساسٍ بالحق الأساسي في الحياة وهذا استهداف جماعات بشرية بناءً على انتماءاتها العرقية أو الدينية.

وبالرغم من أن هذا المفهوم لم يكن محددًا قانونيًا في الماضي، فقد تطور القانون الدولي الجنائي ليجعلها جريمة مستقلة، كما كرّست اتفاقية 1948 والخطوات اللاحقة هذا التصنيف.

ومع تصاعد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في قطاع غزة، بات من الضروري تأطير هذه الجرائم قانونيًا وفق المعايير الدولية، والعمل على آليات من اجل التصدي لها، إذ تجاوزت هذه الانتهاكات مجرد الجرائم التقليدية، مما يستوجب تسليط الضوء على مدى انطباق أركان الإبادة الجماعية على غزة والسعي نحو تحقيق العدالة.

الفصل الثانـي

موقف المجتمع الدولـي من الإبادة الجماعية فـي غزة – بين التواطؤ والمساندة

- **المبحث الأول: المواقف المتواطئة مع الابادة الجماعية في غزة:**
- **المبحث الثاني: المواقف الرافضة للإبادة الجماعية في غزة:**

في ظل ما يشهده قطاع غزة من فظائع وانتهاكات ترتقي إلى جريمة الإبادة الجماعية، يبرز موقف المجتمع الدولي، بمؤسساته ودوله، كعامل حاسم في فهم السياق القانوني والسياسي لهذه الجريمة. فرغم وضوح حجم المأساة الإنسانية التي تعرض لها الشعب الفلسطيني، اتسمت مواقف غالبية الدول والمنظمات الدولية إما بالعجز التام عن اتخاذ إجراءات فعالة، أو بالتواطؤ الصريح والمباشر من خلال الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي لكيان الاحتلال. لقد كشفت هذه الأحداث عن انهيار المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وعرّت ازدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي، حيث استخدم حق النقض (الفيتو) كأداة لحماية الجلاد، وتواطأت بعض الدول في إغلاق المعابر ومنع وصول المساعدات، بل وشاركت في تسليح المعتدي، في حين وقفت قلة من الدول والمنظمات إلى جانب الشعب الفلسطيني، رافضةً سياسات الإبادة وداعمةً لحقوقه الإنسانية. ومن هنا، فإن الإبادة الجماعية في غزة لا تمثّل مجرد مأساة إنسانية فحسب، بل تشكّل أيضًا نهاية لحقبة دولية فشلت في حماية الشعوب، وبداية لمرحلة جديدة من المواجهة تتجاوز ما بعد "طوفان الأقصى"، نحو ما يمكن اعتباره مرحلة ما قبل الطوفان الأكبر، حيث تتغير ملامح الخطاب الحقوقي العالمي وتعيد الشعوب تعريف الشرعية الدولية ، لذا تطرقنا في المبحث الأول الى الدول والمؤسسات الدولية الداعمة أو المتواطئة مع الإبادة الجماعية في غزة اما المبحث الثاني فتكلمنا عن مواقف الدول والمنظمات الرافضة للإبادة الجماعية في غزة

المبحث الأول: المواقف المتواطئة مع الابادة الجماعية في غزة:

ان المجازر المتكررة التي يرتكبها الاحتلال في غزة ابرزت ردود فعل بعض الدول والمنظمات الدولية بشكل أثار الكثير و الكثير من الجدل والاستنكار بحيث لم تكتف بعض الأطراف بعدم إدانة تلك الجرائم، بل قامت بصور بشعة و بشكل مباشرة أو غير مباشرة في إطالة أمد العدوان.

وفي هذا المبحث قمنا بتسليط الضوء على الجهات التي اتخذت مواقف دعم أو تواطؤ مع الاحتلال في المطلب الأول، اما المطلب الثاني فتكلمنا عن تواطؤ المؤسسات الدولية:

المطلب الأول: موقف الدول الغربية:

لقد كان موقف العديد من الدول الغربية من الإبادة الجماعية في غزة من أكثر المواقف المساندة للابادة، بالخصوص في ظل ما تبديه هذه الدول من حرص شكلي على الدفاع عن القيم الإنسانية، إلا أن الوقائع الميدانية وتصريحات القيادات السياسية الغربية للكيان الصهيوني، فضلاً عن الدعم العسكري والدبلوماسي غير المشروط له، رسمت صورة مغايرة تماماً لما يدعيه وفي يستعرض هذا المطلب تحليلاً معمقًا لمواقف أبرز هذه الدول، مع الإشارة إلى أوجه التواطؤ والتناقض مع مبادئ القانون الدولي، لذا في الفرع الأول فسنتطرق عن الدعم السياسي والعسكري للكيان اما الفرع الثاني سنتناول تبرير الانتهاكات وتقويض القانون الدولي

الفرع الأول: الدعم السياسي والعسكري للكيان الصهيوني

ان الدعم السياسي والعسكري للكيان الصهيوني كان ولا يزال خاصا بالولايات المتحدة سواء من خلال التصريحات الرسمية او من خلال حق النقض او من خلال ارسال حاملات الطائرات الى المنطقة لتهديد كل من يحاول ازعاج الكيان الصهيوني **اولا** اما الدول الغربية الاخرى فهي تسير حسب فلكها بالرغم من مواقفها المتباينة الذي شهدناه في الآونة الاخير سواء من فرنسا او من بريطانيا بين التصريحات الرسمية و الدعم العسكري اللامحدود **ثانيا**

أولاً: موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

كان موقف الولايات المتحدة قويا وغير محدود سواءا من خلال الدعم العسكري وحق النقض و التصريحات الرسمية وهذا ما نراه من خلال :

1 . **الدعم العسكري :**

يعد الدعم العسكري من أكثر صور الدعم الأمريكي للكيان الصهيوني تطوراً واستمراراً يتضح من خلال قراءة الاتفاقيات الموقعة بينهما، ومن أبرزها اتفاقية عام (1979) التي تضمنت الالتزام الأمريكي بتقديم الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي للكيان الصهيوني واتفاقية عام (1981) التي حددت الإطار العام للتعاون الاستراتيجي، واتفاقية عام (1983) التي أكدت على إنشاء مجموعة سياسية عسكرية مشتركة تقوم بمهمة وضع الخطط العسكرية والمناورات المشتركة وتخزين الأسلحة والمعدات في الكيان الصهيوني لصالح الولايات المتحدة ".[1]

و لقد سارعت الولايات المتحدة مع بداية العدوان الصهيوني على غزة في 7 أكتوبر 2023 بالمساعدة و ذلك بإرسال حاملة الطائرات جيرالد فورد و12 قطعة بحرية إلى شرق المتوسط، و قالت بانها مستعدة لتزويد الكيان "بكل ما تحتاجه".

كما سرّعت إدارة بايدن تقديم المساعدات العسكرية والأمنية للكيان، بما فيها:

- قنابل صغيرة القُطر (250 رطلا).
- صواريخ اعتراضية لتجديد القبة الحديدية الصهيونية (نظام الدفاع الجوي قصير المدى، والمضاد للصواريخ وقذائف الهاون والمدفعية).
- ذخائر الهجوم المباشر المشترك من طراز "جيه دي إيه إم إس" وهي مجموعة تحوّل الأسلحة غير الموجهة إلى قنابل موجهة بالأقمار الاصطناعية.
- قذائف مدفعية عيار 155 مليمترا.

[1] سلمان علي حسين العزي ، إسرائيل والتحولات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2010 ، دار دجلة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، المملكة الأردنية الهاشمية، 2018 م ، 183 .

- 14 ألف قنبلة من طراز "إم كيه 84" وزن 2000 رطل.
- 6500 قنبلة من الطراز نفسه وزن 500 رطل.
- 3000 صاروخ جو–أرض موجه بدقة من طراز هيلفاير.
- 1000 قنبلة خارقة للتحصينات.
- 2600 قنبلة صغيرة القُطر تُلقى جوا.
- وأشار تقرير لوكالة بلومبيرغ إلى تسلم الكيان الصهيوني أسلحة وذخائر منها:
- 36 ألف طلقة من ذخيرة المدافع عيار 30 مليمترا.
- قذائف من طراز 155 مليمترا.
- 1800 من ذخائر "إم 141" الخارقة للتحصينات.
- ما لا يقل عن 3500 جهاز رؤية ليلية .[1]

2 . استخدام حق النقض (الفيتو):

كما ان هناك عدة تقارير يُظهر أن الولايات المتحدة استخدمت الفيتو 49 مرة لحماية الكيان في مجلس الأمن، بمنها أربع مرات في عام 2024 وحده لحماية الكيان الصهيوني من الادانات .[2]

3. التصريحات الرسمية :

اما عن التصريحات الرسمية فأقواها جاءت عن طريق الرئيس الامريكي ترامب حيث قال في تصريحات من البيت الأبيض إلى جانب رئيس الوزراء الصهيوني، بنيامين نتنياهو

[1] محمد المنشاوي ، تقرير لوكالة الجزيرة الاخبارية بعنوان : حصيلة عام من الدعم العسكري والاستخباراتي الأميركي لإسرائيل ، نشر يوم : 2024/10/6 ، و اطلع عليه يوم : 9 /2025/5 على الساعة : 08:35 ، على الرابط : https://2u.pw/IZVH8

[2] تقرير لوكالة : MIDDLE EAST EYE بعنوان : 49 مرة استخدمت فيها الولايات المتحدة حق النقض ضد قرارات الأمم المتحدة بشأن إسرائيل ، تاريخ النشر: 20 نوفمبر 2024 17:17 ، اطلع عليه يوم : 9 /2025/5 على الساعة : 08:50 ، على الرابط : https://www.middleeasteye.net/news/49-times-us-has-used-veto-power-against-un-resolutions-israel?utm_source=chatgpt.com

إن "وجود قوة سلام كالولايات المتحدة هناك، والسيطرة على قطاع غزة وامتلاكه سيكون أمرا جيدا".

وجدد ترامب دعوته لتهجير سكان غزة، وزعم أن "العديد من الدول" ستستقبل 2.1 مليون فلسطيني مهجر، حسب قوله.[1] وهي تصريحات مخالفة للقانون الدولي .

ثانياً: موقف الدول الأوروبية:

لقد تباين مواقف الدول الأوروبية حول الحرب على غزة ممن اعتبرها دفاع عن النفس ومن هناك من اعتبرها فاتت حد الدفاع عن النفس .

لذا عند دراسة مواقف الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية إزاء العدوان على قطاع غزة فإن هذه المواقف قد انطلقت من جملة من المحددات التي تشكلت في ظلها الصورة العامة للمواقف الأوروبية بعمومها فالموقف العام من حركة حماس، الذي يعتبرها الاتحاد الأوروبي حركة ارهابية و ما يفعله الكيان الصهيوني دفاع عن النفس فقط.[2]

فالدول العظمى اكدت في بداية العدوان عن دعمها للكيان الصهيوني لكن بعد الابادة الجماعية و حكم المحكمة العدل الدولية و الجنائية تراجعت معظم الدول عن مواقفها مما ادى الى الاتحاد الاوربي الى عقد محادثات بشأن مراجعة العلاقات مع الكيان مع تزايد القلق بشأن غزة .[3]

---

[1] مقال لقناة : CCNبالعربية بعنوان : بعد تصريحات ترامب.. وزير خارجية مصر يبحث الخطة العربية بشأن غزة مع مسؤولين أمريكيين ، نشر يوم : الثلاثاء، 08 ابريل 2025 ، و اطلع عليه يوم :2025/5/9 على الساعة : 09:00 على الرابط : https://www.google.com/amp/s/arabic.cnn.com/amphtml/middle-east/article/2025/04/08/egyptian-foreign-minister-arab-plan-for-gaza-us-officials

[2] أمين خطيط ، و اخرون ، دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (عملية الرصاص المصبوب معركة الفرقان) ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، ط1 ، بيروت ،2009 ، ص 232

[3] مقال بقلم لورن كوك لوكالة أسوشيتد برس بعنوان : من المقرر أن يعقد الاتحاد الأوروبي محادثات في وقت لاحق من هذا الشهر بشأن مراجعة العلاقات مع إسرائيل مع تزايد القلق بشأن غزة ، نشر يوم : 8 مايو 2025 على الساعة : 16:15 ، اطلع عليه يوم : 9 ماي 2025 على الساعة 09:50 على الرابط : https://2u.pw/KFx3W

وكانت دول أوروبية في مقدمتها إسبانيا والنرويج وأيرلندا وبلجيكا، قد أعلنت العام الماضي الاعتراف بفلسطين دولة مستقلة .[1]

1 . موقف فرنسا :

فرنسا دعمت العدوان على غزة بعد الطوفان ولكنها الان تريد الاعتراف بفلسطين

فقد فاجأ الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، وسائل الإعلام العالمية، بإعلانه اعتزام بلاده الاعتراف بالدولة الفلسطينية، في يونيو من العام 2025 [2]، ولكن من جانب الدعم العسكري لم يتوقف.

2 . موقف المانيا :

موقف المانيا كان دائما مساندا للكيان الصهيوني للإحساس بمسؤوليتها عن اضطهاد اليهود في الحقبة النازية و اي دعم للفلسطينيين تعتبره معاداة للسامية و تقوم بترحيل اي مساند للقضية الفلسطينية من اراضيها.[3]

قالت وزيرة الخارجية الألمانية نالينا بيربوك، خلال كلمتها –التي جاءت بمناسبة مرور عام على أحداث السابع من أكتوبر/تشرين الأول– إن "أمن الكيان الصهيوني جزء أساسي من وجود ألمانيا الحالية، وحق الكيان الصهيوني في الدفاع عن نفسها هو مسؤوليتنا أيضًا".[4]

---

[1] مقال لوكالة الجزيرة الأخبارية بعنوان : لماذا تتردد بريطانيا في الاعتراف بدولة فلسطينية؟ ، نشر يوم : 2025/4/15 ، اطلع عليه يوم : 2025/5/9 على الساعة : 10:05 ، على الرابط : https://2u.pw/Uykhx

[2] مقال لقناة BBCالعربية ، بعنوان : هل ستعترف فرنسا بالدولة الفلسطينية، ولماذا الآن؟ نشر يوم : 12 أبريل 2025 ، اطلع عليه يوم : 9 /2025/5 على الساعة : 10:00 على الرابط : https://2u.pw/rtfna

[3] مقال لوكالة الجزيرة بعنوان : غارديان: ألمانيا تقر ترحيل مواطن أوروبي دون إدانة لتأييده فلسطين ، نشر يوم : 2025/4/10 ، اطلع عليه يوم. : 2025/5/9 على الساعة : 10:05 ، على الرابط : https://2u.pw/ynDOY

[4] من موقع https://www.aljazeera.net/programs/networks/ تاريخ النشر 2024/10/16، أطلع عليه يوم 2025/05/13 على الساعة 18:06.

فقد أكد المستشار الألماني أولاف شولتس، أن برلين ستواصل مساعدة دولة الاحتلال الصهيوني في "الدفاع عن نفسها" من خلال إمدادها بالأسلحة وتعتبر ألمانيا ثاني أكبر مصدر للسلاح بعد الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

3 .موقف بريطانيا :

لقد تباينت الردود السياسية في بريطانيا حول الإبادة في غزة بين رفض وتأييد لها لكن الاكيد ان الدعم العسكري لم يتوقف وذكرت وسائل إعلام أجنبية أيضا أن القوات الجوية البريطانية نفذت في وقت سابق مئات الطلعات الاستطلاعية فوق غزة.[2]

4. موقف بعض الدول امريكا اللاتينية

بمراجعة قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي يتبين أن الدول الأكثر عداء لمساندة القرارات المؤيدة للمطالب الفلسطينية هي غواتيمالا وبارغواي والأرجنتين تليها هاييتي وأورغواي وبنما والسلفادور، إذ تجنح هذه الدول في أغلب الحالات إلى المعارضة أو الامتناع عن التصويت.[3]

5. **موقف بعض الدول الاسلامية**

لن نتكلم عن موقف بعض الدول الاسلامية خاصة مصر والاردن ولبنان والامارات والسعودية وتركيا والمغرب ان لم نقل انها كانت متواطئة بشكل فاضح بل ومباشر في غلق المعابر ومنع المساعدات بكل اشكالها وكانت مؤيدة للرواية الرسمية للكيان الصهيوني.

---

[1] مقال لوكالة 21 بالعربي : بعنوان : ألمانيا: مستمرون في دعم "إسرائيل" بالسلاح لتدافع عن نفسها ، نشر يوم : 17 / 2025/10 اطلع عليه يوم : 2025/5/9 على الساعة 10:10 على الرابط : https://2u.pw/TuZrj

[2] مقال لصفحة معا للاخبار بعنوان: بريطانيا أطلقت طائرتي تجسس أثناء وقف إطلاق النار بغزة ، نشر بتاريخ: 2025/02/02 ، اطلع عليه يوم. : 2025/5/9 على الساعة : 10:05 ، على الرابط : https://www.maannews.net/news/2133782.html

[3] وليد عبد الحي و اخرون ، مرجع سابق ، ص 263

الفرع الثاني: تبرير الانتهاكات وتقويض القانون الدولي

ان القانون الدولي الذي يُفترض فيه أن يكون أداة لضمان العدالة وردع الجرائم ضد الإنسانية، راينا فيه تصاعدا في الخطاب السياسي والإعلامي خاصة الغربي وان لم نقل العربي خاصة قنوات مثل العربية وسكاي نيوز عربية الذي يسعى إلى تبرير الانتهاكات الصارخة، لاسيما في سياق العدوان على غزة إذ تُوظف مفاهيم مثل "الدفاع عن النفس" و"مكافحة الإرهاب" **أولاً** ، وهذا لتبرير القصف العشوائي والتجويع الجماعي والحصار، في تقاعس عن تطبيق قواعد القانون الدولي على الكيان الصهيوني وقد ساهمت مواقف بعض الدول الكبرى والمؤسسات المؤثرة في شرعنة هذه الجرائم، ليس فقط من خلال الصمت أو الانحياز، بل أيضًا من خلال محاولات إعادة تفسير النصوص القانونية بما يخدم مصالح سياسية وأمنية ضيقة **ثانيا** ، إن هذا الانحدار في احترام القانون الدولي لا يمثل فقط خذلانًا لضحايا الإبادة، بل يهدد النظام القانوني الدولي برمته ويُفقده مصداقيته أمام الشعوب.

أولاً: الخطاب الغربي وتبرير القصف تحت ذريعة "الدفاع عن النفس".

كان الخطاب الغربي وتبرير القصف تحت ذرائع مختلفة من خلال :

1 . **الإعلامي الغربي ينحاز دائما للرواية الصهيونية:**

افد أثرت التطورات السياسية، وخصوصاً العدوان الصهيوني على قطاع غزة، على صعيدي الحريات والحقوق الرقمية على تدهور الحقوق الرقمية للفلسطينيين، حيث كشف المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي عن وقوع 4400 انتهاك، بما في ذلك عمليات إزالة المحتوى والقيود واختراق الحسابات وحالات خطاب الكراهية والعنف والتحريض واللافت أن 69% من هذه الانتهاكات وثقت بعد 7 أكتوبر 2023 على إثر تصاعد العدوان الصهيوني[1]، كما وصف الاعلام الغربي مثل وكالات : BBC وCNN المقاومة الفلسطينية

[1] / ليليا شاوي ، إستراتيجية التحيز الإعلامي في تغطية القضية الفلسطينية وتقييد المحتوى الرقمي في حرب أكتوبر 2023 .. قراءة تحليلية لعينة من صفحات محرك البحث جوجل ، مجلة مصداقية ، المجلد 6 العدد 2 ، الجزائر ، 23/12/2024 .

بـ"الإرهاب" بينما تُصور الهجمات الصهيونية كـ"دفاع عن النفس" ما يدل انحياز تام للرواية الصهيونية، ومع تصاعد الأحداث وظهور حقائق الابادة الصهيونية مما أدى لتغيير وجهات نظر الاعلام الغربي ومن أبرزهم الصحفي الأمريكي بيرس مورغن والصحافية آنا كاسبيريان، والصحافي نورمان فيتكلشتاين ذو الأصول اليهودية.[1]

2 . التركيز على ان العدوان بدأ منذ 7 اكتوبر 2023

ان ما يعاب على التغطية الإعلامية الغربية انها دائما ما تبدأ من أحداث 7 أكتوبر 2023، مع التعمد كليا التغييب على الحصار المفروض على غزة منذ عام 2007 والانتهاكات دائما لحقوق الفلسطينيين.[2]

3 . المعايير المزدوجة في التغطية الإعلامية

حيث يتم استخدام المصطلحات بين الضحايا الصهيونيين والفلسطينيين في وسائل الإعلام الغربية التي تستخدم مصطلحات مثل "مجزرة" و"مذبحة" لوصف الهجمات على اله، بينما تتجنب استخدام نفس المصطلحات عند الحديث عن الضحايا الفلسطينيين.[3]

4. الرقابة والضغط على الأصوات الناقدة

فرض رواية معينة داخل المؤسسات الإعلامية الغربية:

---

[1] فارس غني ، مقال لوكالة الجزيرة الأخبارية بعنوان : التناقض الحاد كيف تغطي وسائل الإعلام الصهيوني والغربية الحرب على غزة ، نشر بتاريخ: 5 مارس 2025 ،اطلع عليه : يوم : 2025/5/9 على الساعة : 10:05 ، على الرابط : https://2u.pw/KLCzt

[2] مقال لمحمد المصري على ميدل إيست آي ، بعنوان : الحرب على غزة: كيف تُفضّل وسائل الإعلام الغربية إسرائيل على إنستغرام ، تاريخ النشر: 26 نوفمبر 2024 12:33 ، اطلع عليه : يوم : 2025/5/9 على الساعة : 12:05 ، على الرابط : https://www.middleeasteye.net/opinion/gaza-war-israel-instagram-western-media-favours-how

[3] مقال بقلم بيل دي يونغ للمعهد الجزيرة للإعلام ، بعنوان لماذا ينتقد الصحفيون تحيز وسائل الإعلام الغربية في تغطيتها للصراع الإسرائيلي الفلسطيني ؟ ، نشرت يوم : 2024/26/02 ، اطلع عليه : يوم : 2025/5/9 على الساعة : 10:05 ، على الرابط : https://institute.aljazeera.net/ar/node/2561

لقد افاد صحفيون في مؤسسات مثل BBC و CNN بوجود الكثير من ضغوط داخلية عليهم و ذلك من اجل تقديم الرواية الصهيونية بشكل إيجابي، وتقييد المحتوى الفلسطيني أو من ينتقد الكيان .[1]

ثانياً: تقاعس عن تطبيق قواعد القانون الدولي على الكيان الصهيوني.

منذ إعلان قيام "دولة الكيان" قبل ستين عامًا، لم يتوقف عن انتهاك القانون الدولي، بل استمر عبر السنين في خرق أهم المبادئ الأساسية فيه ، وقد وُجّهت إليه اتهامات بانتهاك القانون من قبل مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان والهيئات الرقابية المعنية باتفاقيات حقوق الإنسان إضافة إلى محكمة العدل الدولية [2].

و قد كانت الانتهاكات المرتكبة من الكيان الصهيوني للقانون الدولي الإنساني و المنصوص عليها في اتفاقيتي لاهاي وجنيف فمنذ السابع من أكتوبر 2023 هي:

1. انتهاك المواد المعنية بالمساعدات الإنسانية وعدم قطع الامدادات الغذائية:

خالف الكيان مع بدء العدوان على غزة في أكتوبر 2023 ، قواعد اتفاقيات جنيف،[3] والتي أكدت على ضرورة وصول المساعدات الإنسانية للمتضررين من جراء النزاعات، حيث قام وزير البنية التحتية الصهيوني يسرائيل كاتس، بإصدار أوامر بوقف تزويد قطاع غزة بالكهرباء وإمدادات المياه.[4]

2.استهداف المدنيين والأعيان

---

[1] مقال فارس غني ، للمعهد الجزيرة للإعلام بعنوان : التناقض الحاد كيف تغطي وسائل الإعلام الصهيونية والغربية الحرب على غزة ، نشر بتاريخ: 5 مارس 2025 ، اطلع عليه : يوم : 2025/5/9 على الساعة : 12:30 ، على الرابط : https://2u.pw/KLCzt

[2] آلان بيليه و اخرون ، إسرائيل والقانون الدولي ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2011 ، ص 25

[3] الصليب الأحمر الدولي. اتفاقيات جنيف. 12 أغسطس 1949

[4] سمر إبراهيم محمد ، حدود انطباق أحكام القانون الدولي الإنساني على إسرائيل ومسئوليتها الدولية في إطار العدوان على غزة منذ اكتوبر ٢٠٢٣ ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد – العدد الثاني والعشرون – أبريل 2024 ، ص 284

تندرج جريمة استهداف المدنيين والاعيان تحت مظلة المادة (27) من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، والمعنية بوضع الأشخاص المحميين ومعاملتهم، والمادة (53) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، والمنوط بهما حماية الأعيان الثقافية وأماكن العبادة .

3. استهداف الكوادر والطواقم الطبية

تؤكد في هذا السياق، على أن البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جينيف 1949 في المادة 12 الفقرة 1، قد نص على أنه يجب في كل وقت عدم انتهاك الوحدات الطبية، وحمايتها، وألا تكون هدفا لأي هجوم".

وتنص المادة (18) من اتفاقية جينيف الرابعة لا يجوز بأي حال الهجوم على المستشفيات المدنية المنظمة لتقديم الرعاية للجرحى والمرضى والعجزة والنساء النفاس، وعلى أطراف النزاع احترامها وحمايتها في جميع الأوقات .

4 . التهجير القسري

مع مهاجمة الجيش الصهيوني قطاع عزة عمد الكيان إلى إلقاء العديد من المنشورات إلى أهالي القطاع، تحذرهم من أن مناطق إقامتهم أصبحت مناطق قتال وليست بعيدة عن استهداف الدفاعات الجوية الصهيونية وأشكال القصف المدفعي .[1]

وهذا مما يتعارض مع نص المادة 7 الفقرة 1/3 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والتي تنص على أن الإبعاد والنقل القسري للسكان هو جريمة ضد الإنسانية"، وفي الفقرة ٢/د من نفس المادة نجد أنها تنص على تعريف الإبعاد والتهجير القسري على أنه ترحيل الأشخاص المحممين قسرا من المنطقة التي يجدون فيها بصفة مشروعة بالطرد أو بأي فعل قسري آخر دون مبررات يسمحبها القانون الدولي".[2]

[1] سمر إبراهيم محمد ، مرجع سابق ، ص 50

[2] سمر إبراهيم محمد ، مرجع سابق ، ص 50

إن "الكيان" يشبه نظام الفصل العنصري الذي حكم جنوب إفريقيا، فقد قامت بانتهاك القانون الدولي من خلال ممارسة التمييز العنصري، والقمع السياسي، وتصنيع الأسلحة النووية، والقيام باعتداءات عسكرية على جيرانها. إلا أن التشابه بين الإثنين يقف عند هذا الحد. فقد فرض مجلس الأمن الدولي على دولة جنوب إفريقيا حظر استيراد السلاح، وتعرضت لشتى أنواع العقوبات من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة والدول الكبرى، وعزلت عن المجتمع الدولي من النواحي التجارية والرياضية والتعليمية والثقافية، وفي النهاية رضخت دولة جنوب إفريقيا للضغط الدولي وتخلت عن نظام الفصل العنصري، أما "ا"، فقد ظل صديق للغرب. ولم تتعرض إلا للقليل من الضغوطات لحثها على الالتزام بالمعايير الدولية[1].

المطلب الثاني: تواطؤ المؤسسات الدولية

ان المؤسسات الدولية و خاصة منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة، فشلت في حفظ السلم والأمن الدوليين وصيانة حقوق الإنسان في غزة ، و كسفت عن خلل عميق في بنيتها وآليات عملها بالرغم من الابادة فقد اكتفت كثير من هذه المؤسسات بإصدار بيانات مقتضبة، أو اتخاذ مواقف رمادية، أو حتى تبرير بعض الانتهاكات تحت ذرائع سياسية أو قانونية واهية كما فشلت في تفعيل أدوات المساءلة الدولية أو فرض تدابير رادعة لوقف العدوان و هذا ما نراه في موقف الأمم المتحدة وأجهزتها في **الفرع الأول** ، اما **الفرع الثاني** ضعف أداء المنظمات الحقوقية الدولية.

الفرع الأول: موقف هيئة الأمم المتحدة وأجهزتها

لقد كان فشل موقف الأمم المتحدة وأجهزتها في مواجهة الإبادة الجماعية في غزة فشلا ذريعا و قد تجلى ذلك في عدة جوانب قانونية، سياسية، وإجرائية، حيث عجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرارات ملزمة لوقف العدوان الصهيوني على غزة كما سنرى ، بسبب استخدام الولايات المتحدة المتكرر لحق النقض (الفيتو) و هو صلاحية تمنح للدول الخمس الدائمة

[1] آلان بيليه و اخرون ، مرجع سابق ، ص 25

في مجلس الأمن لرفض أي قرار، مما يمنع صدوره رسمياً ، رغم توفر أدلة واضحة على الانتهاكات الجسيمة ، و رغم تبني الجمعية العامة قرارات تطالب بوقف إطلاق النار ورفع الحصار، إلا أنها غير ملزمة قانونيًا، مما يجعل أثرها محدودًا، زد على ذلك ورغم فتح المحكمة الجنائية تحقيقًا عامًا في جرائم الحرب بالأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 2021، لم تصدر المحكمة أي مذكرات توقيف بحق المسؤولين الصهاينة الا لنتنياهو ووزير حربه وقد تباطؤ هذا الاجراء مما يثير اتهامات للمحكمة بالازدواجية والانتقائية في تطبيق العدالة الدولية بالمقارنة مع اوكرانيا ، كما لم تتمكن المنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة من إيصال المساعدات الكافية بسبب الحصار والقيود الصهيونية ودول الجوار، دون أن تُقابل هذه العراقيل بإجراءات أممية جادة. وبعد الاطلاع نرى العديد من أجهزة الأمم المتحدة، مثل مفوضية حقوق الإنسان، اكتفت بإبداء "القلق البالغ" دون تسمية الجاني أو الدعوة الصريحة للمساءلة. هذا الخطاب الحذر يعكس حسابات سياسية أكثر من كونه التزامًا بالقانون الدولي الإنساني سنرى الان كيف جرت الاوضاع منذ السابع من اكتوبر.

أولاً: مجلس الأمن واستخدام الفيتو لإفشال قرارات وقف إطلاق النار.

ان مجلس الامن باعتباره المسؤول الأول في إطار منظمة الأمم المتحدة، المكلف بحفظ السلم والأمن الدولى، فإن مجلس الأمن هو المؤسسة الوحيدة في إطار منظمة الأمم المتحدة، التي يمكن لقراراته أن تتمتع بطابع الإلزامية، إذا جاء في إطار تكييفه، أن قراره صدر في إطار الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة. (المادة رقم 50 من م.أ.م "إذا اتخذ مجلس الأمن ضد أية دولة تدابير منع أو قمع فإن لكل دولة أخرى – سواء أكانت من أعضاء "الأمم المتحدة" أم لم تكن – تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير، الحق في أن تتذاكر مع مجلس الأمن بصدد حل هذه المشاكل").[1]

[1] ميثاق أمم المتحدة الفصل السابع، موقع https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/chapter-7 اطلع عليه يوم: 2025/06/13 على الساعة 19:10.

ولما كان موقف الأمين العام للأمم المتحدة من العدوان دون المستوى المطلوب، بدءا يطلبه من الجانبين الصهيوني والفلسطيني وقف القتال، والالتزام بقرار وقف النار الصادر عن مجلس الأمن مما يضمن وصول مواد الإغاثة لسكان قطاع غزة.

بعد صدور قرار مجلس الأمن (1860) وعدم التزام الكيان به دعا رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة النيكاراغوي ميغيل ديسكوتو – المعروف بدعمه القوي للقضية الفلسطينية – إلى اجتماع طارئ الأعضاء الجمعية لبحث استمرار العدوان الصهيوني على قطاع غزة. وذلك بناء على طلب تلقاه من مجموعة دول عدم الانحياز (118) بلدا من أصل (192) التي سعت إلى استصدار قرار من الجمعية العامة يدين استمرار الهجوم الصهيوني، و لكن ومنذ انشاء مجلس الأمن وتشكيلته ترجح سيطرة الفيتو Veto الأمريكي على أي قرار إدانة ضد "الكيان" مما يمنع إحالة القضية من قبل مجلس الأمن، ذلك أن سياسة الكيل بمكيالين هي السياسة الراجحة في العلاقات الدولية المعاصرة .[1]

ولقد حصل التصويت بعد ساعات من المفاوضات والمناورات ويومين من المناقشات خلال اجتماع طارئ للجمعية . وصوتت الولايات المتحدة ضد القرار.

و لقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية لحق النقض في مجلس الأمن لمنع صدور أي قرار لصالح حماية المدنيين في غزة في هذا العدوان اعتراضها على قرار يدعو لهدنة إنسانية بين الكيان وحركة حماس والسماح بدخول المساعدات الإنسانية للمدنيين في قطاع غزة يوم 18/10/2023 حيث صوت 12 عضو في مجلس الأمن لصالح هذا القرار وامتنعت روسيا وبريطانيا واستعملت الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض لمنع صدوره وتلاه العديد من مشاريع القرارات التي قدمتها العديد من الدول ومنها الجزائر التي تعتبر عضو غير دائم فيه حيث استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض ضد مشروع قرار قدمته الجزائر يطالب بالوقف الفوري لإطلاق النار في غزة الأسباب إنسانية في فيفري

[1] عبد الرحمن محمد علي ، الجرائم الإسرائيلية خلال العدوان علي قطاع غزة ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2011 ، ص 109

2024 وقد وافقت عليه 13 دولة عضو وامتنعت بريطانيا عن التصويت وعارضته الولايات المتحدة الأمريكية.

كما قدمت الجزائر في أفريل 2024 مشروعا أخر يوصي الجمعية العامة بقبول عضوية دولة فلسطين في المنظمة وقد حصل على تأييد 12 عضوا في مجلس الأمن وامتنعت بريطانيا وسويسرا عن التصويت واصطدم بحق النقض للولايات المتحدة الأمريكية [1].

ثانياً: دور محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية وتباطؤ الإجراءات.

لا ننكر ان دور محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية قد شهد انفراجا بالنسبة للوضع في غزة لكن ما يعاب عليهما هو تباطؤ الإجراءات و الضبابية بالمقارنة مع دولا اخرى يؤيدها الغرب و خاصة اوكرانيا و هذا ما سنراه .

1 . محكمة العدل الدولية

تعتبر محكمة العدل الدولية الأداة القضائية الأساسية لمنظمة الأمم المتحدة. وكل أعضاء المنظمة يعتبرون أطرافا في النظام الأساسي للمحكمة. وهي تعد الجهاز القضائي الرئيسي للمنظمة الدولية، تقوم وفق قواعد القانون الدولي بالنظر في النزاعات القانونية التي تنشأ بين الدول الأطراف، كما تقوم بتقديم أراء استشارية حول مسائل قانونية تطرحها عليها مختلف أجهزة المنظمة، والوكالات المتخصصة التابعة لها.[2]

[1] نجيب بيطام ، دور الأمم المتحدة في حماية المدنيين إثر العدوان الإسرائيلي على غزة في أكتوبر 2023 ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، المجلد 17 / العدد 04 2024 ، تاريخ النشر : 18/12/2024 ، ص ص 272 273

[2] بودربالة صلاح الدين ، جرائم الاحتلال في قطاع غزة والتزامات المجتمع الدولي ، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية – المجلد 09 ، العدد 01 ، الجزائر، 2024 ، ص 562 .

و في 29 ديسمبر 2023، بدأت جنوب إفريقيا إجراءات ضد الكيان الصهيوني في محكمة العدل الدولية مدعية انتهاكات لاتفاقية عام 1948 [1]، وتتهمها بارتكاب أعمال غير إنسانية تقع في خانة الإبادة الجماعية.[2] و في الحادي عشر من يناير 2024 عقدت محكمة العدل الدولية في لاهاي بهولندا أول جلساتها للنظر في الدعوى المقدمة من دولة جنوب إفريقيا ضد الكيان الصهيوني لانتهاكها اتفاقية منع الإبادة الجماعية في فلسطين [3]، شكل قبول المحكمة للدعوى إقراراً بعدم الأخذ بالطلب الصهيوني برد الدعوى وهو ما يعني إقراراً ضمنياً بأن "الكيان" قامت بأعمال تعطي المحكمة الحق في الاستجابة للنظر في الدعوى الجنوب إفريقية .[4]

وتجادل جنوب أفريقيا بأن "الأفعال والتقصيرات التي قام بها الكيان والتي اشتكت منها جنوب أفريقيا هي ذات طابع إبادة جماعية لأنها تهدف إلى تدمير جزء كبير من المجموعة الوطنية والقومية والإثنية الفلسطينية، والتي هي الجزء الموجود في قطاع غزة من الشعب الفلسطيني ("الفلسطينيون في غزة")."[5]

و قد كانت طلبت المحكمة من "الكيان" بالالتزام بما يلي:

أن تضمن "وبشكل فوري"، وفقاً لالتزاماتها بموجب الاتفاقية، بشأن منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، فيما يتعلق بالفلسطينيين في غزة باتخاذ جميع التدابير التي في

---

[1] مقال لمايكل أ. بيكر لوكالة ssrnبعنوان : الأزمة في غزة جنوب أفريقيا ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية أو خفة التدابير المؤقتة التي لا تطاق ، نشر يوم : 12/12/2024، اطلع عليه يوم : 2025/05/11 على الساعة 09:00 على الرابط : https://2u.pw/KAcNG

[2] وليد عبد الحي و اخرون ، مرجع سابق ، ص 60

[3] محمد علي عمر الفرا ، إسرائيل كيان مختلق والعدو الحقيقي لليهود ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، عمان ، طبعة 2024 ، ص 144

[4] وليد عبد الحي و اخرون ، مرجع سابق ، ص 60

[5] تقرير لليلا جادهاف و اخرن ، قضية الإبادة الجماعية في غزة ، نشر يوم : 10 جانفي 2024 ، اطلع عليه يوم 2025/05/11 على الساعة 09:32 على الرابط : https://2u.pw/cadbm0b

وسعها لمنع ارتكاب جميع الأعمال المتضمنة في نطاق المادة الثانية من هذه الاتفاقية، تدعو المحكمة في قراراتها إلى أن تلتزم الكيان باتخاذ جميع التدابير التي في وسعها لمنع ومعاقبة التحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية فيما يتعلق بأعضاء المجموعة الفلسطينية في قطاع غزة ، طالبت المحكمة "الكيان" بضرورة اتخاذ إجراءات فورية وفعالة لتمكين توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية اللازمة بشكل عاجل لمعالجة الظروف المعيشية غير المواتية التي يواجهها الفلسطينيون في قطاع غزة" ، كما دعت المحكمة "الكيان" إلى اتخاذ إجراءات فعالة لمنع تدمير وضمان الحفاظ على الأدلة المتعلقة بالادعاءات المتعلقة بالأفعال التي تدخل في نطاقها المادة الثانية والمادة الثالثة من اتفاقية منع الجريمة والمعاقبة عليها، كما طالبت المحكمة من "الكيان" تقديم تقرير إلى المحكمة بشأن جميع التدابير المتخذة على أن يتضمن دلائل على أن "الكيان" نفذت التزاماتها بهذا الخصوص. و في الاخير أبدت المحكمة قلقاً بالغاً إزاء مصير الأسرى الذين تم اختطافهم خلال الهجوم على الكيان في 7 أكتوبر 2023.[1]

لم يلتزم الكيان الصهيوني بهذه الطلبات، وهذا ما تم تبيانه في تقرير لوكالة الجزيرة والتي تقول فيها: لم يكن ظهور هذا الكيان الا بإرادة الدّول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية في السنة نفسها التي استكملت فيها هذه الدول وضع قواعد النظام العالمي الجديد، وكان الهدف ضمان تحقيق مصالحها في أوقات السّلم دون الحاجة للجوء إلى القوة والحرب نتيجة لذلك، أصبح الكيان الصهيوني يشعر بأنه أعلى من النّظام القانوني الدولي، ويملك حصانة مطلقة في مواجهة أحكام القضاء الدّولي.

ثانيا : المحكمة الجنائية الدولية

وفي أواخر مايو 2024 م، طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان إصدار مذكرة اعتقال بحق رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع يواف غالانت، بتهمة التسبب في الإبادة، والتسبب في المجاعة كوسيلة من وسائل الحرب، بما في

[1] انظر: وليد عبد الحي و اخرون ، مرجع سابق ،ص 61 – 63

ذلك منع إمدادات الإغاثة الإنسانية، واستهداف المدنيين عمدا في الصراع. و قال كريم خان بأن جرائم الحرب المُدعى بها في هذه الطلبات ارتُكِبت في إطار نزاع مسلح دولي بين الكيان وفلسطين[1] .

وبعد تقديم كريم خان مذكرة التوقيف في مايو/أيار، تقدمت نحو 53 دولة و7 منظمات حقوقية وهيئات بطعون في إطار ما يصطلح عليه بـ"صديق المحكمة" ووفق المادة 103 من قواعد الإجراءات أمام الجنائية الدولية، وكانت هذه الطعون سببا مباشرا في تأخر تعاطي القضاة مع طلب المدعي العام في إصدار المذكرات.

وقد سعت طعون الدول إلى عرقلة المذكرات الخاصة باعتقال المسؤولين الصهاينة، فيما عملت باقي التدخلات على الرد وتوضيح مدى سلامة طلب المدعي العام. وقد كانت حكومة المحافظين السابقة في بريطانيا أول من قدم هذه الطعون من خلال التمسك باتفاقية أوسلو، التي تنص على أنه "ليس للسلطة الفلسطينية ولاية قضائية أو جنائية على المواطنين الصهاينة في فلسطين و الكيان الصهيوني".[2]

و في واقع الامر ان امعان لقوة الاحتلال في خرقها لالتزاماتها بموجب القانون الدولي بسبب الدعم اللامحدود الذي تتلقاه من الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب تقاعس المجتمع الدولي عن اتخاذ مواقف حازمة

[1] بيان لكريم خان ، في الصفحة الرسمية للمحكمة الجنائية الدولية بعنوان : بيان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان طلبات لإصدار أوامر قبض في الحالة في دولة فلسطين ، نشر يوم : 20 ماي 2024 ، اطلع عليه يوم 2025/05/11 على الساعة 10:32 على الرابط. : https://2u.pw/UYKDx

[2] مقال لحفصة علمي ، بعنوان: ما وراء طلب المدعي العام للجنائية الدولية الاستعجال بإصدار مذكرات الاعتقال؟ ، نشر يوم : 2024/9/12 ، اطلع عليه يوم : 12 ماي على الساعة : 20:00 على الرابط : https://2u.pw/HDmPg

الفرع الثاني: ضعف أداء المنظمات الحقوقية الدولية

بالرغم من الادانات والاستنكارات المتكررة الا ان ضعف أداء المنظمات الحقوقية الدولية كان ظاهرا لأنه كان هناك تصاعدت فيه الانتهاكات الجسيمة بحق المدنيين في غزة التي يفترض أن تلعب دورًا رقابيًا وضاغطًا في مثل هذه الأزمات. فعلى الرغم من توفر الأدلة والشهادات الميدانية التي توثق وقوع جرائم قد ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية، واذا ما قورنت بما يجب ان يكون نجد أن حجم التغطية الإعلامية والمواقف العلنية الصادرة عن هذه المنظمات لم يكن متناسبًا مع حجم الكارثة الإنسانية في غزة، إن هذا الأداء المحدود قد افقد المنظمات الحقوقية جزءاً من مصداقيتها الأخلاقية، ويُضعف ثقة الشعوب المستضعفة في المنظومة الدولية مما يخلق وضعا عدائيا لها ، و من خلال هذا تكلمنا عن الاكتفاء بالبيانات والإدانات الشكلية دون ضغط فعلي **اولا** اما **ثانياً** فتكلمنا عن ازدواجية المعايير في المواقف من الجرائم الدولية (المقارنة بأوكرانيا مثلاً)

أولاً: الاكتفاء بالبيانات والإدانات الشكلية دون ضغط فعلي.

حرصت الأمم المتحدة و الدول الغربية و العربية عندما اندلعت الحرب الصهيونية على قطاع غزة على القيام بدورها في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين والعمل على وقف الحرب والحد من الجرائم الإنسانية وعمليات الإبادة الجماعية التي يرتكبها الكيان ضد سكان القطاع والتدمير الشامل لبنيته التحتية إلا أن هذه الجهود قوبلت بمحاولات إعاقتها وإفشالها من قبل القوى الكبرى التي كانت – ومازالت – الداعم الرئيس للكيان الصهيوني في كل ما قامت – ومازالت تقوم – به من مخالفات وانتهاكات للقوانين الدولية منذ قيامها عام 1948 إلى اليوم.[1] وعلى الرغم من سقوط آلاف المدنيين في قطاع غزة وغالبيتهم من الأطفال والنساء، إلا أن منظمة التعاون الاسلامي لم تعقد اجتماعها "الطارئ" على المستوى الوزاري إلا بعد أكثر من شهر من بداية العدوان، وهو ما يعكس عجز المنظمة و غيرها من

[1] يوسف كامل خطاب ، فشل الأمم المتحدة في وقف الحرب على غزة الأسباب والنتائج ، مركز الخليج للأبحاث ، 2023 ، ص ص 9 10 .

المؤسسات و الهيئات العربية و الاسلامية عن دعم القضية الفلسطينية، وما يؤكد هذا العجز ما خرج به الاجتماع الذي لم يتعد التنديد والاستنكار والشجب دون القيام بأي خطوة عملية ولو بالحد الأدنى، كإيصال المساعدات الضرورية لسكان قطاع غزة .[1]

و لقد طالبت مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية فرانشيسكا ألبانيز بالقيام بإجراءات دولية حاسمة لإنهاء الإبادة الجماعية في قطاع غزة، وذلك وسط استنكار دولي لما يتعرض له القطاع ومستشفياته على يد الاحتلال الصهيوني.

و افادت "الإبادة الجماعية والكارثة الإنسانية تتكشف أمامنا جميعا في غزة"، مشيرة إلى أن "العنف الصهيوني بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 جزء من تهجير قسري متعمد ومنهجي" يمارسه الكيان ضد سكان قطاع غزة.

كما قالت ان "التدمير الشامل لغزة مستمر بلا هوادة، ولم يبق أي فلسطيني بمأمن"، واعتبرت أن "خطط الكيان للتهجير وضم الأراضي تتوسع من فلسطين إلى لبنان".[2]

الا ان كلامها لم يلق اذان صاغية .

صوتت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة في يوم 27/10/2013 من اجل مشروع قرار أممي لإقرار هدنة إنسانية في قطاع غزة بطلب من المملكة الأردنية باسم المجموعة العربية. و قد أيدته 120 دولة في الجمعية، بينما امتنعت عن التصويت على القرار 45 دولة، ورفضت 14 دولة مشروع القرار، و التي ايدت العدوان بشكل قطعي و هي الولايات المتحدة الأمريكية، و"الكيان"، والنمسا، وكرواتيا، والمجر، والتشيك، وباراجواي

[1] محسن محمد صالح ، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2022 – 2023 ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت ، الطبعة الأولى ، 2024 ، ص 423 .

[2] مقال الجزيرة الاخبارية بعنوان : مقررة أممية تطالب بإجراءات دولية لإنهاء الإبادة في غزة ، نشر يوم : 2024/10/31 و اطلع عليه يوم ، 12 /2025/05 على الساعة : 18:50 ، على الرابط : https://2u.pw/qsSma

وجواتيمالا، وفيجي، وجزر مارشال وبابوا غينيا الجديدة وناورو – وولايات ميكرونيزيا المتحدة – وتونجا .[1]

ثانياً: ازدواجية المعايير في المواقف من الجرائم الدولية (بين غزة وأوكرانيا)

ان غالبا ما يُلاحظ في السلوك السياسي للدول الغربية ميلاً واضحاً نحو دعم الكيان، وهو ما قد يأثّر بشكل ملحوظ على مصداقية السياسات الغربية في نظر الرأي العام العربي والفلسطيني ان هذا الانحياز الواضح جدا هوالذي يتجلى في المواقف السياسية والدبلوماسية الغربية، ما قد يضعف من ثقة الفاعلين الفلسطينيين في حيادية وموضوعية الغرب عند تناولهم للقضايا الدولية، ويدفعهم إلى تبني نظرة نقدية حادة تجاه السياسات الغربية، باعتبارها تفتقر إلى العدالة والإنصاف.[2]

ما قد يترتب على هذا التحيز تداعيات سلبية في العلاقات الدبلوماسية بين الدول العربية والغرب، حيث أدى إلى تصاعد التوترات السياسية وتقليص فرص التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في العديد من المجالات.لذا فاستمرار هذا الانحياز يحد من قدرة الدول الغربية على لعب دور فعال في عمليات الوساطة والتفاوض، الأمر الذي يعقّد مسارات الحل السلمي للقضايا الجوهرية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

عند مقارنتنا بين الموقف الدولي من القضيتين الأوكرانية والفلسطينية، يتضح وجود ازدواجية لافتة في التعامل، رغم أن كلا الحالتين تمثلان احتلالاً لأراضٍ معترف بها دولياً، وقد شهدتا، بحسب تقارير متعددة صادرة عن خبراء قانونيين ومؤسسات حقوقية، انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، شملت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

[1] محسن محمد صالح و اخرون ، اليوميات الفلسطينية ،مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت ، طبعة 2024 ، ص 616

[2] بهاء خليل غالب رواجبة ، المعايير المزدوجة في السياسة الغربية إزاء القضايا الدولية الحرب الروسية على أوكرانيا والقضية الفلسطينية نموذجا ، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس – فلسطين ، 2024 ، ص 45

ففي حالة فلسطين، تُعد الأراضي المحتلة منذ عام 1967 خاضعة للاحتلال الصهيوني بموجب قرارات أممية عدة، من بينها القرار 242 لعام 1967 والقرار 2334 لعام 2016، اللذان يؤكدان على وضعية الاحتلال وضرورة احترام القانون الدولي ووقف التوسع الاستيطاني. إلا أن هذه القرارات كثيراً ما تُقابل بعدم الاكتراث من جانب الكيان وبعض حلفائها الدوليين، ما أسفر عن إطالة أمد الاحتلال وحرمان الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير.

ان أوكرانيا دائما ما تحضى بدعم شبه إجماعي من الدول الغربية في مواجهة الغزو الروسي، حيث تؤكد تلك الدول على احترام سيادتها وسلامة أراضيها، وتدين أي خرق للقانون الدولي. أما في الحالة الفلسطينية، فغالباً ما تميل هذه الدول إلى التصويت ضد محاسبة الكيان، أو الامتناع عن التصويت حين تُطرح قضايا مثل الإحالة إلى محكمة العدل الدولية، رغم تأييدها المبدئي لنظام العدالة الدولية عند تأسيس الأمم المتحدة ان ما يغذي هذا التناقض في المواقف يعزز من شعور المجتمعات العربية والإسلامية بوجود معايير مزدوجة في السياسة الدولية، ما قد يضعف من مصداقية تلك السياسات في أعين الشعوب.[1]

[1] بهاء خليل غالب رواجبة ، مرجع سابق ، ص 45

المبحث الثاني: المواقف الرافضة للإبادة الجماعية في غزة

قواعد القانون الدولي الإنساني ملزمة لجميع مكنات المجتمع الدولي ولو لم تكن مصادقة على الاتفاقيات التي تنظمها. كما ان قواعد القانون الدولي في هذا المجال، لا تخضع لقاعدة المعاملة بالمثل، بغض النظر عن الطرف الذي قام بالاعتداء أولا، ولا حجم وابعاد الضرر الذي احدثه. فالقيام بالعقاب الجماعي بحجة أن الطرف البادئ بالاعتداء قد ارتكب أيضا انهاكات للقانون الدولي، لا تبرر بأي حال من الأحوال رد الفعل الذي يحمل في طاته مخالفة لقواعد القانون الدولي. كما أن مخالفة الالتزامات التي تقع على قوة الاحتلال، تلزم المجتمع الدولي على مواجهة هذه المخالفات. ولقد وضع القانون الدولي العام معالم للقيام بهذه الالتزامات ، و من خلال هذا تكلمنا عن مواقف الدول الرافضة للإبادة في المطلب الأول اما المطلب الثاني فتكلمنا عن دعم المنظمات الإنسانية لغزة أثناء الإبادة

المطلب الأول: مواقف الدول الرافضة للإبادة

لقد رأينا حالات المساندة و الصمت أو التواطؤ التي اتسمت بها مواقف العديد من الدول الغربية بل و حتى العربية منها برزت مجموعة من الدول التي عبّرت صراحة عن رفضها للإبادة الجماعية المرتكبة بحق المدنيين في غزة، و قد دعت هذا البلدان إلى وقف العدوان ومحاسبة المسؤولين عنه بدون اي اعتبار لمصالحها الاقتصادية خاصة الدولا اللاتينية و جنوب افريقيا و اسبانيا و ايرلندا فقد اتخذت هذه دول مواقف متقدمة، تمثّلت في إدانة صريحة للجرائم، وقطع العلاقات الدبلوماسية أو سحب السفراء، بل وتقديم شكاوى رسمية أمام محكمة العدل الدولية متهمة الكيان بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية. كما عبّرت دول في أمريكا اللاتينية، مثل كولومبيا وتشيلي، عن رفضها القاطع للانتهاكات، مطالبة بوقف فوري لإطلاق النار، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع المحاصر و قد اكتسبت هذه المواقف أهمية كبيرة، ليس فقط من حيث بعدها القانوني والسياسي، بل أيضًا اخلاقيا ، في وقتٍ يشهد فيه النظام الدولي أزمة عميقة في ازدواجية واضحة للمعايير والمصداقية.

الفرع الأول: الإدانات الرسمية من الدول الرافضة للعدوان الصهيوني

ان التصعيد العسكري الصهيوني المستمر على قطاع غزة ادى الى اصدار العديد من الدول العربية والدولية بيانات رسمية تدين العدوان وتطالب بوقف فوري لإطلاق النار، كما اعتبرت أن ما يجري يمثل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني وتهديدًا للاستقرار الإقليمي و كما وصل الامر الى حد الاعتراف بدولة فلسطين خاصة بعد الحرب على غزة **اولا** و تكلمنا عن مواقف دولية داعمة لفلسطين ومنددة بالعدوان ثانيا.

أولاً: الدول التي اعترفت بدولة فلسطين بعد الحرب على غزة

لقد تكلمنا مما سبق عن موافق الدول التي شهدت مواقف رسمية جدية تدين العدوان الصهيوني على قطاع غزة كما وصفته بأوصاف تصل إلى حد الإبادة الجماعية بل ادت المواقف الرسمية الى حد الاعتراف بالدولة الفلسطينية ومن أبرز هذه الدول:

ان الحرب في غزة ادى الى اعتراف 10 دول رسميا بدولة فلسطين، وهي المكسيك وأرمينيا وسلوفينيا وأيرلندا والنرويج وإسبانيا وجزر البهاما وترينيداد وتوباغو وجامايكا وبربادوس، وهو مما ادى الى زيادة الدعم الدولي .[1]

زد على ذلك موقف فرنسا و بريطانيا في الاونة الاخيرة التي قال الكيان الصهيوني بان هذه الاعترافات تمثل مكافأة للارهاب .

ثانيًا: مواقف دولية داعمة لفلسطين ومنددة بالعدوان

ان اكثر الآثار المؤيدة لغزة هي التي تركتها جبهة اليمن حيث دخلت جماعة الحوثي، وبإيعاز من إيران في المواجهة مع الكيان كجبهة إسناد للمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، وذلك لم يكن عاديا حيث تمكنت من تسيير طائرات مسيرة صوب بعض المرافق الحيوية في الكيان، و قطع البحر الاحمر عن السفن المتوجهة خاصة الموانئ والمرافئ وغيرها، وهو

[1] مقال لوكالة الجزيرة الأخبارية لعنوان ' خريطة الدول التي ستعترف بفلسطين في عام 2025 ، نشر يوم: 10 افريل 2025 و اطلع عليه يوم : 13 ماي 2025 على الساعة : 11:30 على الرابط : https://2u.pw/ffYGE

مشهد رأت فيه المستويات الأمنية والعسكرية الصهيونية تطوراً غير مألوف أحدثته معركة "طوفان الأقصى 2023"، و هي قوى وجبهات لم تتصارع معها الكيان سابقاً .[1]

اما كولومبيا فقد وصف الرئيس الكولومبي غوستافو بيترو الهجمات الصهيونية على غزة بأنها "إبادة جماعية" ، فقد اتخذت موقفاً صريحاً ومسانداً بقوة لفلسطين، حيث كانت من أشد الدول نقداً للسياسات الصهيونية. وبلغت ذروة موقفها عندما قررت قطع علاقاتها مع "الكيان"، ووجه رئيسها، غوستافو بيترو، انتقادات لاذعة لما يحدث في غزة، واصفاً إياه بـ"الإبادة الجماعية".[2]

ومن المهم الإشارة إلى أن هذا الموقف الكولومبي لم يكن خالياً من التحديات، إذ أن كولومبيا تربطها بـ"الكيان" مصالح أمنية وتجارية كما تعتمد على "الكيان" في بعض الجوانب العسكرية لمواجهة جماعات المعارضة المسلحة وشبكات تهريب المخدرات، و لا ننسى اتفاقية للتجارة الحرة تم توقيعها في عام 2020، إلى جانب علاقات تمتد منذ عام 1957. ومع ذلك، فقد أظهرت البيانات أن حجم التبادل التجاري بين الطرفين تراجع بنسبة 53% بعد عملية "طوفان الأقصى" مقارنة بعام 2022.

أما كوبا وفنزويلا، فقد واصلتا مواقفهما التقليدية الداعمة للحقوق الفلسطينية. واعتبرت كوبا أن الهجوم الفلسطيني في 7 أكتوبر 2023 كان رداً مشروعاً على عقود من الاضطهاد المستمر الذي يعانيه الفلسطينيون منذ 75 عاماً.

اما بوليفيا لم تدن الهجوم الفلسطيني، بل ركزت تصريحاتها الرسمية على الدعوة إلى التهدئة لقد أن تجاهل "الكيان" لهذه الدعوات دفع الحكومة البوليفية إلى اتخاذ خطوات تصعيدية، أبرزها قطع العلاقات الدبلوماسية، والانضمام إلى جنوب إفريقيا في الدعوى

[1] مجلة دراسات شرق أوسطية ، اثر معركة طوفان الأقصى" على الاستراتيجية العسكرية الصهيونية تجاه المنطقة ، مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات ، العدد 111 ، الأردن ، 2025 ، ص 50

[2] وليد عبد الحي و اخرون ، مرجع سابق ، ص 246

المرفوعة ضد "الكيان" أمام محكمة العدل الدولية، ودعم الإجراءات في المحكمة الجنائية الدولية. وتزامنت هذه الخطوات مع قرار مشابه اتخذته كل من كولومبيا وبليز.

شهدت بوليفيا في أواخر يونيو 2024 محاولة انقلابية فاشلة، ما أثار تكهنات حول احتمال تورط الولايات المتحدة و"الكيان" فيها كرد فعل على موقف بوليفيا الصريح من الحرب على غزة.[1]

لقد كانت تصريحات الرئيس البرازيلى قوية حول أن ما يجرى في غزة لم يحدث مثله في التاريخ إلا من قبل هتلر مع اليهود وتأكيد وزارة الخارجية البرازيلية تأييدها لاعتراف دول أوروبية بفلسطين كدولة وتأييدها لحل الدولتين عزز من الموقف البرازيلي ض السياسات الصهيونية.[2]

الفرع الثاني: الإجراءات الدبلوماسية والقانونية المتخذة ضد الكيان الصهيوني

اتخذت بعض الدول خطوات دبلوماسية وقانونية للتعبير عن رفضها للعدوان الصهيوني، منها:

1 . سحب السفراء:

صرّح الرئيس التشيلي غابرييل بوريك (Boric Gabriel) بسحب سفير بلاده من "الكيان "احتجاجاً على عدوانها المتواصل على قطاع غزة. وفي خطوة مماثلة، أعلنت كل من تشيلي وكولومبيا سحب سفيريهما، بينما قررت الحكومة البوليفية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع "الكيان"، متهمة إياها بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في هجماتها على غزة ، ومن جانبه أعلن رئيس كولومبيا جوستافو بيترو استدعاء سفير بلاده لدى "الكيان" للتشاور، احتجاجاً على الانتهاكات الصهيونية بحق الفلسطينيين .[3]

[1] وليد عبد الحي و اخرون ، مرجع سابق ، ص 246

[2] مرجع نفسه ، ص 263

[3] محسن محمد صالح و اخرون ، اليوميات الفلسطينية ،مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت ، طبعة 2024 ، ص 629

بـل وصـلت حتـى طلبـات قطـع العلاقـات الدبلوماسـية مـع الـدول الداعمـة للاعتـداء الصـهيوني على غزة كما طلبت المجلس الأعلى للدولة الليبية مطالباً بسحب سفراء ليبيا لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وألمانيا، وفرنسا وإيطاليا كونها مشاركة في الحرب على القطاع. زد على طالب المجلس الحكومة الليبية بإعداد مقترح يحال إلى مجلس النواب وآخر يحال إلى مجال الوزراء وثالث إلى الرئاسي لتجريم التعامل مع الاحتلال الصهيوني كما أعلن تعليقه التواصلات السياسية مع الدولة الداعمة للعدوان على غزة، إلى حين وقفها وفتح الممرات أمام المساعدات الإنسانية و هذا عمل سيادي للدولة .[1]

2 . دعوات للتحقيق:

لقد طالبت دولا بالتحقيق في جرائم مثلما أكد وزير الخارجية العماني، بدر بن حمد البوسعيدي، في تصريح خاص لوكالة الأنباء العمانية، أن للشعب الفلسطيني الحق أيضاً في الدفاع عن نفسه، مشدداً على أن العمل العسكري الذي يقوم به "الكيان" حالياً لا يُعد إجراءً ضرورياً للدفاع عن النفس. كما دعا البوسعيدي المجتمع الدولي إلى فتح تحقيق مستقل بشأن العدوان الصهيوني ، ومحاسبة المسؤولين عن الاستهداف المتعمد للمدنيين في قطاع غزة، وتدمير المنشآت، وحرمان السكان من احتياجاتهم الإنسانية، وتجويعهم، وفرض الحصار والعقاب الجماعي عليهم.[2]

اما المنظمات فقد طالبت منظمة العفو الدولية بالزامية فتح تحقيق دولي بحقّ الجيش الصهيوني بشبهة ارتكابه "جرائم حرب" في قطاع غزة و ذلك بسبب تدميره "دون مبرّر" أحياء بأكملها على طول حدود القطاع الفلسطيني مع الكيان من أجل إنشاء منطقة عازلة.[3]

---

[1] محسن محمد صالح و اخرون ، مرجع سابق، 617

[2] محسن محمد صالح و اخرون ، مرجع سابق، ص 630

[3] تقرير لقناة DWالالمانية بعنوان : أمنستي تدعو لتحقيق دولي بـ"جرائم حرب" إسرائيلية في غزة ، نشر يوم : 5/9/2024 ، اطلع عليه يوم :2025/05/14 على الساعة : 10:00 ، على الرابط : https://2u.pw/j3EpX

دعم في المحافل الدولية: أيدت بعض الدول الجهود المبذولة في الأمم المتحدة لتمرير قرارات تدين العدوان وتطالب بوقفه.

المطلب الثاني: دعم المنظمات الإنسانية لغزة أثناء الإبادة

ان هذا القرن لم تشهد اي مكان مثل ما شهدته غزة حيث انها واحدة من أكثر الأزمات الإنسانية المأساوية في العصر الحديث، اذ انها تتعرض لحصار طويل الأمد ترافقه عمليات عسكرية متكررة خلفت آلاف الضحايا من المدنيين كما دمرت البنية التحتية الأساسية للحياة. و في ظل هذا الوضع الكارثي، برز دور المنظمات الإنسانية كأحد الأعمدة الحيوية في تقديم المساعدة والإغاثة للمتضررين، رغم التحديات الجسيمة التي تواجهها، مثل القيود على الوصول، ونقص التمويل، والمخاطر الأمنية.

الفرع الأول: جهود المنظمات الدولية في تقديم المساعدات وتوثيق الانتهاكات

لقد برزت المنظمات الدولية كفاعل في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، و تعاظم دورها مع تزايد فعاليتها في معالجة بعض الإشكالات في النظام الدولي خاصة تلك المرتبطة بالمصلحة العامة للمجتمع الدولي، و في إطار الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين باعتبارها منبرا للحوار والاتصال وإيضاحال نوايا ، ناهيك عن دفعها باتجاه تدعيم العلاقات التعاونية التكاملية بين الأطراف ما يحد من حجم الخلافات ، ان المنظمات الدولية هي كيانات تتألف بشكل رئيسي أو حصري من الدول، ويتم إنشاؤها بموجب القانون الدولي، أين يعد إبرام المعاهدة أهم صورة لتشكل المنظمة، إلا أن ذلك لا ينفي وجود طرق أخرى لتأسيس المنظمات الدولية، ومع هذا تبقى المعاهدة المنشأة أفضل طريقة ليكون للمنظمة هوية قانونية مستقلة .[1]

لعبت المنظمات الدولية دورًا حيويًا في تقديم المساعدات الإنسانية وتوثيق الانتهاكات في غزةمثل الامم المتحدة و الانروا ، الصليب و الهلال الدوليين ، منها:

[1] لبنى جصاص ، مراد شحماط ، المنظمات الدولية والمساعدات الإنسانية بين تقديم الإعانات وتسييس المساعدات ، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ، المجلد : 04 – العدد: 01 ، الجزائر ، 08/01/2019 ، ص 111

تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء، والدفاع عن الأفراد والعمل على تأكيد حقوقهم وعدم الانتقاص من كرامتهم.

إدارة مجموعة من مراكز إيواء تضم أكثر من مليون شخص، كما تعمل على تقديم بعض المساعدات الإنسانية والصحية لهم.

رصد الانتهاكات والجرائم عبر مرصد المنظمة الأسبوعي.

منع إبادة شعب غزة المسلم وإرساء السلام والأمن في القطاع

كسر الحصار المفروض على القطاع والمساهمة في زيادة دخول المساعدات ومنع حرب التجويع التي يمارسها الكيان الصهيوني على سكان غزة .

لقد خلّفت هذه الحرب أثرًا بالغًا على المنظمات الدولية، حيث أُثيرت تساؤلات عديدة بشأن فاعليتها ومصداقيتها والمسار الذي تتبعه. فقد أسهمت في تشويه صورة هذه المنظمات وتقويض هيبة القانون الدولي. وتُعدّ الأمم المتحدة، بصفتها أكبر منظمة دولية أُنشئت عقب الحرب العالمية الثانية بهدف رئيسي هو منع اندلاع الحروب وحفظ السلام والأمن الدوليين، محل انتقاد واسع اليوم، إذ يُتّهمها البعض بالانحراف عن أهدافها الأصلية والعجز عن تمثيل الواقع العالمي تعبيرًا حقيقيًا.[1]

الفرع الثاني: دور منظمات المجتمع المدني في حملات الضغط والإغاثة

أن الشعب الفلسطيني علي مر تاريخه القديم والحديث تعرض لصراعات وحقب صعبة ومريرة من نواحي سياسية واقتصادية وحتي إنسانية فقد ساهمت منظمات المجتمع المدني في دعم غزة لقد عدت المؤسسات الأهلية أو المجتمع المدني و عنصر أساسي وهام جداً في مكونات أي أمة ، لما لها من دور إستنهاضي وداعم في تعزيز الحقوق المحلية والدولية والارتقاء بشخصية الفرد عن طريق نشر المعرفة والوعي وثقافة الديمقراطية، وتعبئة الجهود

[1] يارا عبد الجواد ، مقال على الانترنت بعنوان المنظمات الدولية والحرب على غزة بين الحسابات السياسية والإنسانية ، نشر يوم 08 مايو، 2024 ، اطلع عليه يوم : 14 05 2025 على الساعة 10:20 على الرابط : https://2u.pw/NkDgygcW

الفردية والجماعية لمزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتأثير في السياسات العامة وتعميق مفهوم التضامن الاجتماعي.

منظمات المجتمع المدني تعتبر ركن من أركان الدولة في سبيلها للنمو بالمواطن والعمل علي رفع من قيمته والدفع بإتجاه إحساسه بالإنتماء لمجتمع يعمل من أجل تيسير سبل العيش الكريم له لتلعب دوراً مكملاً لدور الحكومة أو السلطة في تخفيف العبء عن كاهلها في مجالات عديدة منها المصاريف وتزويدها بالطاقم البشري والقدرات والمهارات الخدماتية الإنتاجية التي تشكل تحدي في كثير من مراحل نمو الحضارات والأمم فإما أن تكون عامل إيجابي أو عامل سلبي يستنزف إمكانات موجودة وموارد متوفرة وإهدارها كان أولي أن يتم المشاركة في التخطيط والبحث للاستفادة من جدواها [1]،

و في بيان لها قد استنكرت منظمات المجتمع المدني والمؤسسات والائتلافات الفلسطينية ، جرائم الحرب التي يرتكبها الاحتلال الصهيوني بحق المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، و قد عددت من عمليات قتل وقصف وتدمير للمنازل والابراج السكنية والمؤسسات المدنية ومنع دخول الوقود والسلع، وقطع الكهرباء عن قطاع غزة. قالت المنضمات ان هذه لم منذ السابع من اكتوبر بل يأتي ذلك في ظل استمرار الحصار المفروض على القطاع منذ أكثر من ستة عشر عاما.[2]

لقد ساهمت منظمات المجتمع المدني في دعم غزة من خلال:

جمع التبرعات: أطلقت منظمات مثل Anera* حملات لجمع التبرعات لتوفير المساعدات الإنسانية وإعادة بناء الخدمات الأساسية في غزة .[3]

[1] خالد الدوواوسة ، دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تحقيق التنمية المجتمعية ، الملتقى الشبابي للمصالحة والتسامح ، سلسة أوراق بحثية شبابية ، فلسطين ، 2017 ، ص 2

[2] بيان لالمجتمع المدني الفلسطيني بعنوان : منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تدعو الى حماية الشعب الفلسطيني نشر يوم : 2023-أكتوبر-09 و اطلع عليه يوم : 14 ماي 2025 على الساعة : 13:00 على الرابط : https://www.aman-palestine.org/activities/22039.html

* (ANERA) هي اختصار لمنظمة "المعونة الأمريكية للاجئين في الشرق الأدنى"

الدعم النفسي: عملت منظمات محلية مثل Hakini* على تقديم الإسعافات النفسية الأولية والدعم للمتضررين من العدوان.

[3] طلب تبرعات لصالح منظمة Aneraعلى الرابط : https://2u.pw/PSNZV

* منصة علاجية عربية عبر الإنترنت تستخدم التوجيه للتدخل الذاتي والعلاج عن بعد والذكاء الاصطناعي لزيادة إمكانية الوصول إلى رعاية الصحة العقلية في العالم العربي

خلاصة الفصل الثاني

لقد خلصنا في هذا الفصل إلى أن ردّة فعل المجتمع الدولي تجاه الإبادة الجماعية في غزة كشفت عن فشل عميق في أداء المنظومة الدولية، سواء على مستوى المؤسسات أو الدول المؤثرة ، و قد ظهر التواطؤ جليًا من خلال الدعم العسكري والسياسي المقدم للاحتلال من قبل قوى كبرى كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وعبر تعطيل أي مسار للمحاسبة باستخدام أدوات مثل الفيتو، إضافة إلى تقييد المعابر ومنع المساعدات الإنسانية.

في المقابل برزت مواقف مشرفة لعدد محدود من الدول والمنظمات، مثل الجزائر وجنوب إفريقيا، التي رفعت صوتها ضد الإبادة وساندت الشعب الفلسطيني سياسيًا وإنسانيًا.

مما تؤكد هذه الوقائع أن ما جرى في غزة لا يمكن فصله عن إعادة تشكيل المشهد الدولي، حيث تمثل الإبادة الجماعية في غزة نهاية لمرحلة من الخضوع لمنطق القوة وبداية لتحول قادم قد يعيد الاعتبار للعدالة الدولية وحق الشعوب في الحياة والكرامة.

خـاتـمـة البحث

خـاتـمـة

من خلال هذه الدراسة نجد أن جريمة الإبادة الجماعية لم تعد مجرّد مفهوم قانوني يتم تجريده من صفته الانسانية ، بل اصبح إلى واقع معاش و مأساوي يعيشه الشعب الفلسطيني في غزة بكل تفاصيله الدامية لقد حدد القانون الدولي الإبادة الجماعية و لم يقتصرها على القتل الجماعي المباشر، بل بشنها بمجموعة واسعة من الأفعال الممنهجة التي استهدفت إهلاك جماعة بشرية محددة بطريقة جزئيًا أو كليًا و ذلك من خلال القتل أو الإيذاء أو التهجير أو فرض ظروف معيشية مهلكة وعند إسقاط هذا التعريف على ما يحدث في غزة، نجد انه يتطابق كليا مع الوقائع بشكل يثير الدهشة ، حيث توافرت النية التدميرية المبيتة من خلال ما قاله المسؤلين المدنيين و العسكريين كما تم توثيق الأفعال المادية بصورة متكررة وموثقة من طرف الالمنظمات الدولية الموثوقة .

لقد شهدنا خلال العقود الماضية الكثير و الكثير من حالات الإبادة الجماعية التي لاقت إدانة واسعة من المجتمع الدولي خاصة من طرف الغرب المتشدق بالانسانيةو حقوق الإنسان لكن نرى ما يميز بالذي يحدث في غزة هو الغطاء السياسي والدبلوماسي الذي تحظى به هذه الانتهاكات من قبل قوى غربية كبرى الامر الذي يساهم في شرعنة الجريمة بدل ردعها ثم ان الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي الذي ت وتقديمه للكيان الصهيوني خلال اكثر من عام و نصف و لحد كتابة هذه السطور، والتواطؤ الصامت أو العلني من قبل بعض المؤسسات الدولية ادى الى طرح العديد من التساؤلات خطيرة حول ازدواجية المعايير في تطبيق قواعد القانون الدولي الامر الذي اضعف من فاعلية المنظومة الأممية ذاتها في حماية الشعوب.

و خلافا لهذا نجد ان الساحة الدولية لم تكن خالية من الأصوات الداعمة لضحايا الإبادة، فقد رأينا ان بعض الدول والمنظمات الإنسانية اعطت مواقف مشرفة، تجاوز التنديد الصريح، والتحرك الدبلوماسي، وتقديم المساعدات رغم الحصار، بل ادت حتى الى الاعتراف بالدولة الفلسطينية بل حتى محاكمة الكيان الصهيوني في المحاكم الدولية وهي

مواقف تعكس إمكانية بناء جبهة عالمية مناهضة للإفلات من العقاب، ومؤيدة لحق الشعوب المستضعفة في الحياة والكرامة.

و بالرغم من هذه التحركات الا انها لا تزال دون المستوى المطلوب، ما يجعل من واجب المجتمع الدولي أن يراجع آلياته القانونية والإنسانية، وأن ينتقل من ردود الأفعال الضعيفة إلى خطوات عملية، و من ذلك تفعيل الولاية القضائية الدولية، وتوسيع صلاحيات المحكمة الجنائية الدولية، ودعمها من خلال مساعي التوثيق والمحاسبة.

كما أن الرأي العام العالمي الذي له اهمية كبيرة ان يستمر في الضغط على الحكومات والمنظمات لوقف التواطؤ، وكشف زيف الخطابات التي تتغنى بالعدالة وحقوق الإنسان، وتبقى كلمة الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا " **الاعتراف بدولة فلسطينية واجب أخلاقي، و الكيان الصهيوني يرتكب إبادة في غزة بحق الأطفال والنساء** " من أبرز ما كشف الابادة التي يشنها الكيان الصهيوني في حق غزة.

ان ما يحصل في غزة يمثل تمثل جريمة مستمرة لا ينبغي أن تمر دون محاسبة فالصمت على هذه الجرائم لا يعني فقط خيانة بل هي التي ستمثل تهديدًا مباشرًا للمنظومة القانونية الدولية برمّتها.

لانه عندما نرى الإبادة الجماعية ترتكب على مرأنا و سمعنا ، و نرى تقاعس المؤسسات الدولية التي من المفروض ان لها التدخل الفاعل في القضية ، فإننا نكون أمام لحظة فاصلة تتطلب موقفًا واضحًا لا يقبل الحياد.

و في الاخير نجد انه ما يحدث في غزة ليس مجرد نزاع مسلح، بل هو جريمة مكتملة الأركان، تستدعي تحركًا قانونيًا وأخلاقيًا عاجلًا من طرف الامم وإن تأخرت، يجب أن تُفعل، من اجل ردع ليس الكيلن الصهيوني وحده بل جميع الجناة ، و ذلك من اجل حماية ما تبقى من إنسانية في عالم يتغاضى عن الدم الفلسطيني، وينتقي ضحاياه على أسس سياسية وانتقائية مقيتة كالذي حصل في اوكرانيا

قائمة المـراجــع

قائمة المصادر والمراجع

اولا. : المصادر:

- ابن المنظور، لسان العرب، ط 3 ، ج 4، دار الاحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1999

ثانيا : قائمة المراجع :

أ . الكتب :

أولًا: المؤلفات العامة

1. أحمد حسين، عبد الحافظ الصاوي، طوفان الأقصى في عام "البدايات والتداعيات"، دار الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة 2025.

2. أنطوان كاسيزي، القانون الجنائي الدولي، ترجمة مكتبة صادر، دار صادر، لبنان، ط1، 2015.

3. الظاهر مختار علي سعد، القانون الدولي الجنائي، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، 2004.

4. عبد الفتاح بيومي حجازي، المحكمة الجنائية الدولية: دراسة متخصصة في القانون الجنائي الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.

5. عبد الفتاح الصيفي وجلال ثروت، القسم العام في قانون العقوبات، منشأة المعارف، مصر، 2005.

6. عبد الله البقي ارت، العدالة الجنائية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

7. علي عبد القادر قهوجي، القانون الدولي الجنائي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1، 2001.

8. فريد، طارق، طوفان الأقصى في عيون العالم، دار الحسيني للنشر والتوزيع، مصر، ج1، طبعة 2024.

9. فهمي عادل، الحرب العربية الإسرائيلية السابعة، قراءة في الصحافة العبرية والتقارير الدولية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، 2010.

10. كاسيزي، أنطوان، القانون الجنائي الدولي، ترجمة مكتبة صادر، دار صادر، لبنان، ط1، 2015.

11. محمد علي عمر الفرا، إسرائيل كيان مختلق والعدو الحقيقي لليهود، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، طبعة 2024.

12. محمد منصور الضاوي، أحكام القانون الدولي في مجال مكافحة الجرائم الدولية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1984.

13. محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016-2017، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، الطبعة الأولى، 2018.

14. محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2022-2023، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، الطبعة الأولى، 2024.

15. محسن محمد صالح وآخرون، اليوميات الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، طبعة 2024.

16. المعايطة سميح، الأردن وغزة.. عام قابل للزيادة، الآن ناشرون وموزعون، الأردن، طبعة 2024.

17. زيد الدين الرازي، مختار الصحاح، المكتبة العصرية، ط5، 1999.

ثانيًا: المؤلفات الخاصة

1. أحمد محمد عبد الرؤوف المنيفي، جريمة الإبادة الجماعية للفلسطينيين في غزة وفقاً لنظام المحكمة الجنائية الدولية، طبعة 2023.

2. آلان بيليه وآخرون، إسرائيل والقانون الدولي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، الطبعة الأولى، 2011.

3. أمين خطيط وآخرون، دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (عملية الرصاص المصبوب معركة الفرقان)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، بيروت، 2009.

4. عبد الرحمن محمد علي، الجرائم الإسرائيلية خلال العدوان على قطاع غزة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، الطبعة الأولى، 2011.

5. وليد عبد الحي وآخرون، أوراق علمية حول معركة طوفان الأقصى والعدوان الصهيوني على قطاع غزة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت،

ب . الرسائل العلمية

1. رائد مروان محمود عاشور، مبدأ العالمية في جريمة الإبادة الجماعية، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص القانون الدولي الجنائي، ميدان الحقوق والعلوم السياسية، شعبة الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية 2023/2022.
2. بهاء خليل غالب رواجبة، المعايير المزدوجة في السياسة الغربية إزاء القضايا الدولية: الحرب الروسية على أوكرانيا والقضية الفلسطينية نموذجًا، رسالة مقدمة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس – فلسطين، 2024
3. بلهاشمي حنان، جرائم الإبادة الجماعية في القضاء الدولي الجنائي، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر، ميدان الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، السنة الجامعية 2021/2020.

ج . المقالات والبحوث

1. العايب جمال، التكييف القانوني لجريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة بعد عملية طوفان الأقصى 7/10/2023، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 09، العدد 01، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2024.

2. علاء بن محمد صالح الهمص، تطور المسؤولية الجنائية الدولية حول جريمة الإبادة الجماعية، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، الطبعة الأولى، 2012.

3. علي عتيق، جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة، وآليات التصدي لها في ظل عجز المحكمة الجنائية الدولية، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 8، العدد 2، جامعة الشريف مساعدية – سوق أهراس، الجزائر، 2024.

4. بلهاشمي حنان، جرائم الإبادة الجماعية في القضاء الدولي الجنائي، مذكرة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، السنة الجامعية 2021/2020.

5. رائد مروان محمود عاشور، مبدأ العالمية في جريمة الإبادة الجماعية، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية 2023/2022.

6. صدارة محمد، التمييز بين جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 45، العدد 1، جامعة يوسف بن خدة – الجزائر، 2008.

7. معمر رتيب عبد الحافظ، حامد سيد محمد حامد، تطور مفهوم جرائم الإبادة الجماعية في نطاق المحكمة الجنائية الدولية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2016.

د. مواقع الإنترنت والمقالات الإخبارية

- طلب تبرعات لصالح منظمة

https://2u.pw/PSNZV

- المنظمات الدولية والحرب على غزة بين الحسابات السياسية والإنسانية

https://2u.pw/NkDgygcW

- أمنيتي تدعو لتحقيق دولي بـ"جرائم حرب" إسرائيلية في غزة

https://2u.pw/j3EpX

- خريطة الدول التي ستعترف بفلسطين في عام 2025 ،

https://2u.pw/ffYGE

- مقررة أممية تطالب بإجراءات دولية لإنهاء الإبادة في غزة ،

https://2u.pw/qsSma

- بيان في الصفحة الرسمية للمحكمة الجنائية الدولية بعنوان: بيان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان طلبات لإصدار أوامر قبض في الحالة في دولة فلسطين ،

https://2u.pw/UYKDx

- ما وراء طلب المدعي العام للجنائية الدولية الاستعجال بإصدار مذكرات الاعتقال؟

https://2u.pw/HDmPg

- الأزمة في غزة جنوب أفريقيا ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية أو خفة التدابير المؤقتة التي لا تطاق

https://2u.pw/KAcNG

- تقرير قضية الإبادة الجماعية في غزة

https://2u.pw/cadbm0b

- ميثاق أمم المتحدة الفصل السابع

https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/chapter-7

- التناقض الحاد كيف تغطي وسائل الإعلام الصهيونية والغربية الحرب على غزة

https://2u.pw/KLCzt

- التناقض الحاد كيف تغطي وسائل الإعلام الصهيوني والغربية الحرب على غزة

https://2u.pw/KLCzt

- الحرب على غزة: كيف تُفضّل وسائل الإعلام الغربية إسرائيل على إنستغرام

https://www.middleeasteye.net/opinion/gaza-war-israel-instagram-western-media-favours-how

- لماذا ينتقد الصحفيون تحيز وسائل الإعلام الغربية في تغطيتها للصراع الإسرائيلي الفلسطيني ؟

https://institute.aljazeera.net/ar/node/2561

- بريطانيا أطلقت طائرتي تجسس أثناء وقف إطلاق النار بغزة

https://www.maannews.net/news/2133782.html

- بعنوان : ألمانيا: مستمرون في دعم "إسرائيل" بالسلاح لتدافع عن نفسها

https://2u.pw/TuZrj

- غارديان: ألمانيا تقر ترحيل مواطن أوروبي دون إدانة لتأييده فلسطين

https://2u.pw/ynDOY

https://www.aljazeera.net/programs/networks /

- لماذا تتردد بريطانيا في الاعتراف بدولة فلسطينية؟

https://2u.pw/Uykhx

- هل ستعترف فرنسا بالدولة الفلسطينية، ولماذا الآن؟

https://2u.pw/rtfna

- بعد تصريحات ترامب.. وزير خارجية مصر يبحث الخطة العربية بشأن غزة مع مسؤولين أمريكيين

https://www.google.com/amp/s/arabic.cnn.com/amphtml/middle-east/article/2025/04/08/egyptian-foreign-minister-arab-plan-for-gaza-us-officials

- من المقرر أن يعقد الاتحاد الأوروبي محادثات في وقت لاحق من هذا الشهر بشأن مراجعة العلاقات مع إسرائيل مع تزايد القلق بشأن غزة

https://2u.pw/KFx3W

- 49 مرة استخدمت فيها الولايات المتحدة حق النقض ضد قرارات الأمم المتحدة بشأن إسرائيل

https://www.middleeasteye.net/news/49-times-us-has-used-veto-power-against-un-resolutions-israel?utm_source=chatgpt.com

- حصيلة عام من الدعم العسكري والاستخباراتي الأميركي لإسرائيل

https://2u.pw/IZVH8

- غزة: العثور على جثث 15 مسعفاً وعامل إغاثة في مقبرة جماعية بعد هجوم إسرائيلي، بحسب الأمم المتحدة

https://www.bmj.com/content/389/bmj.r662.full?utm_source=chatgpt.com

- نمط الهجمات الإسرائيلية على مستشفيات غزة يثير مخاوف خطيرة

https://2u.pw/9Xk1B

- التجويع كسلاح حرب يُستخدم ضد المدنيين في غزة

https://www.oxfam.org/en/press-releases/starvation-weapon-war-being-used-against-gaza-civilians-oxfam?utm_source=chatgpt.com

- إسرائيل: استخدام الفوسفور الأبيض في غزة ولبنان

https://www.oxfam.org/en/press-releases/starvation-weapon-war-being-used-against-gaza-civilians-oxfam?utm_source=chatgpt.com

- مع العثور على المزيد من الجثث، مندوب تركيا الدائم لدى الأمم المتحدة "مرعوب" من تقارير المقابر الجماعية في غزة

https://www.aljazeera.com/news/2024/4/23/as-more-bodies-found-un-human-rights-chief-horrified-by-gaza-mass-graves?utm_source=chatgpt.com

- فرق الدفاع المدني الفلسطيني تنتشل 61 جثة من مقبرة جماعية بمستشفى الشفاء في غزة ،

https://trt.global/world/article/1af6d6205bf2?utm_source=chatgpt.com

- التجويع كسلاح حرب يُستخدم ضد المدنيين في غزة

https://www.oxfam.org/en/press-releases/starvation-weapon-war-being-used-against-gaza-civilians-oxfam?utm_source=chatgpt.com

- الأطفال والبالغون اليائسون في غزة يكافحون للحصول على الغذاء بينما تمنع إسرائيل المساعدات

https://apnews.com/article/gaza-aid-blockade-israel-hamas-war-food-fc6093f86143a8f4d36e225d8478792f

- الجوع كسلاح حرب

https://2u.pw/PlLYZ

- إسرائيل: استخدام التجويع كسلاح حرب في غزة

https://2u.pw/j3qD

- أرقام صادمة للعدد الحقيقي للقتلى في غزة ممّا لم يُكشف عنه،

https://2u.pw/dqMuE

- مكتب الأمم المتحدة ، لتنسيق الشؤون الإنسانية ، الأراضي الفلسطينية المحتلة ، OCHA

https://2u.pw/L73pd

- جوليا فرانكل ، يقول الخبراء إن الحملة العسكرية الإسرائيلية في غزة تعتبر من بين الأكثر تدميراً في التاريخ ، شبكة اخبار الولايات المتحدة

https://apnews.com/us-news

- الاجتياح الإسرائيلي لقطاع غزة (2023 – الآن)

https://2u.pw/Knvqm

- زياد ابو خوسا ، نازحون في غزة محاصرون بين حرارة الخيام وصرف صحي معطل ومياه ملوثة

https://2u.pw/Z2odT

- اتهامات أممية وحقوقية لإسرائيل بأن ممارساتها خلال حرب غزة "تتسق مع خصائص الإبادة الجماعية" وترقى إلى "جريمة حرب" ،

https://www.bbc.com/arabic/articles/c8ek90yl5p8o

- الإبادة الجماعية مستمرة في غزة.. قتل وتهجير وتجويع وتدمير شامل

https://2u.pw/u0IvC

- أرقام صادمة للعدد الحقيقي للقتلى في غزة ممّا لم يُكشف عنه.. دراسة بريطانية تكشف

https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2025/01/11/gaza-death-toll-has-been-significantly-underreported-study-finds

- منظمة العفو الدولية تتهم إسرائيل بارتكاب إبادة جماعية في غزة، وإسرائيل تقول إنه "ملفق ومبني على أكاذيب"

https://www.bbc.com/arabic/articles/cx27nnn74dyo

- بالخريطة والصور.. أبرز 10 مستشفيات دمرتها إسرائيل في قطاع غزة

https://2u.pw/VqSkW

- الإبادة الجماعية مستمرة في غزة.. قتل وتهجير وتجويع وتدمير شامل

https://2u.pw/u0IvC

- المجازر لم تتوقف بل تتزداد الوضع كارثي في قطاع غزة الخيام تحترق وجثث الشهداء متفحمة

https://2u.pw/hEXrD

- أرقام صادمة للعدد الحقيقي للقتلى في غزة ممّا لم يُكشف عنه

https://2u.pw/dqMuE

- مكتب الأمم المتحدة، لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأراضي الفلسطينية المحتلة، OCHA

https://2u.pw/L73pd

- إبادة جماعية تتكشف أمام أعيننا

https://2u.pw/GuGWM

.

الفـــهـــرس

فهرس المحتويات

شكر وتقدير	
الاهداء	
مقدمة	**أ-هـ**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإبادة الجماعية في القانون الدولي	
المبحث الاول : مفهوم الابادة الجماعية	**9**
المطلب الاول : تعريف الإبادة الجماعية	**9**
الفرع الاول : التعريف الفقهي	**9**
الفرع الثاني : التعريف القانوني	**10**
الفرع الثالث : تعريف الابادة في الاتفاقيات و المعاهدات الدولية	**11**
المطلب الثاني : اركان جريمة الإبادة الجماعية	**12**
الفرع الاول : الركن الشرعي	**12**
الفرع الثاني : الركن المادي	**16**
الفرع الثالث : الركن المعنوي	**17**
الفرع الرابع : الركن الدولي	**18**
المبحث الثاني : مدى توافر اركان في غزة	**19**
المطلب الاول : أركان الابادة الجماعية في قطاع غزة	**20**
الفرع الأول: الركن المادي لجريمة الإبادة الجماعية.	**21**
الفرع الثاني : الركن المعنوي	**24**
الفرع الثالث : الركن الدولي	**26**
المطلب الثاني: صور جريمة الابادة الجماعية في عزة	**27**
الفرع الأول: صور الإبادة الجماعية المادية في غزة	**27**
الفرع الثاني: صور الإبادة الجماعية غير المادية في غزة	**34**

خلاصة الفصل الاول	39
الفصل الثاني: موقف المجتمع الدولي من الإبادة الجماعية في غزة – بين التواطؤ والمساندة	
المبحث الأول: المواقف المتواطئة مع الإبادة الجماعية في غزة	42
المطلب الأول: موقف الدول الغربية	42
الفرع الأول: الدعم السياسي والعسكري الكيان الصهيوني	42
الفرع الثاني: تبرير الانتهاكات وتقويض القانون الدولي	46
المطلب الثاني: تواطؤ المؤسسات الدولية	47
الفرع الأول: موقف هيئة الأمم المتحدة وأجهزتها	47
الفرع الثاني: ضعف أداء المنظمات الحقوقية الدولية	52
المبحث الثاني: مواقف الرافضة للإبادة الجماعية في غزة	59
المطلب الأول: مواقف الدول الرافضة للإبادة	63
الفرع الأول: الإدانات الرسمية من الدول الرافضة للعدوان الصهيوني	63
الفرع الثاني: الإجراءات الدبلوماسية والقانونية المتخذة ضد الكيان الصهيوني	66
المطلب الثاني: دعم المنظمات الإنسانية لغزة أثناء الإبادة	67
الفرع الأول: جهود المنظمات الدولية في تقديم المساعدات وتوثيق الانتهاكات	68
الفرع الثاني: دور منظمات المجتمع المدني في حملات الضغط والإغاثة	69
خلاصة الفصل الثاني	72
الخاتمة	
الفهرس	

الملخص

تعد جريمة الإبادة الجماعية أحد أخطر الجرائم الدولية فتكا بالإنسان، ونظرا للخطورة العظيمة لهذه الجريمة فقد ابرمت عام 1948 اتفاقية دولية خاصة بمنعها والمعاقبة عليها، كما شكلت محورا هاما أثناء وضع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية سنة 1998، وأدرجت هذه الجريمة كذلك ضمن الجرائم المعاقب عليها في القوانين الأساسية للمحاكم الدولية الخاصة وحتى المحاكم المدولة، حيث سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على أعمال الإبادة التي يقوم بها جنود الكيان الصهيوني ضد المدنيين في قطاع غزة بفلسطين المحتلة أمام العجز الواضح للمحكمة الجنائية الدولية عن التحرك للتصدي لها، وما هي سبل التصدي لتلك الانتهاكات في ظل القانون الدولي الجنائي والإنساني .

الكلمات المفتاحية: قطاع غزة ; فلسطين ; جرائم دولية ; جريمة إبادة ; محكمة جنائية دولية ; اتفاقية منع الإبادة ; الكيان الصهيوني

Abstract :

The crime of genocide is one of the most serious international crimes deadly to humans. Due to the great gravity of this crime, an international convention was concluded in 1948 on its prevention and punishment. It also formed an important focus during the development of the International Criminal Court 1998 statute. This crime was also included among the punishable crimes in the Basic Laws of the special international courts and even the international courts, where we will try through this research paper to shed light on the genocidal acts carried out by the soldiers of the Zionist entity against civilians in the Gaza Strip in Occupied Palestine in front of the apparent inability of the International Criminal Court to act to address them, and ways to address such violations Under international criminal and humanitarian law.

Keywords: Gaza Strip, Palestine, international crimes, genocide, International Criminal Court, convention for the Prevention of genocide, The Zionist entity.